خلال اجتماع له مع رئيس الجامعة

الوزير الرباعي: جامعة صنعاء شريك استراتيجي ورافد علمي في رسم السياسات الزراعية الحديثة

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م | العدد 115 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

مدير عام مركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة الدكتور أمين راجح لـ "اليمن الزراعية":

- أصدرنا 22 دليلاً للموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في حجة
- نحن على استعداد كامل لدعم كل مبادرة تسهم في حماية موارد اليمن الطبيعية
- لا توجد حتى الآن خرائط وطنية متكاملة للموارد الطبيعية
- مشكلة اليمن ليست في قلة الموارد بل في سوء إدارتها

خلال اجتماعين منفصلين

- هيئة المصائد السمكية: حريصون على توفير كافة الاحتياجات ومتابعة تنفيذ المشاريع بما يحقق تطلعات الصيادين

نائب رئيس الوزراء الدكتور المداني في زيارات تفقدية لعدة محافظات:

- السلطة المحلية لها دور كبير في تحفيز المجتمع على تنفيذ مشاريع المبادرات المجتمعية
- الجهود التي يقوم بها المجتمع والجمعيات بهدف توسيع وتنوع المحاصيل الزراعية كبيرة

التنوع المناخي في اليمن

فرصة استراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي

تنوع المناخ تنوع للإنتاج والمنتجات الزراعية

صفحة | 08

تنوع الأقاليم المناخية في اليمن... إحدى مصادر قوته

صفحة | 08

إرشادات توعوية حول مرض السل البقري (Bovine Tuberculosis)

صفحة | 10

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 115 | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م

خلال لقائه برئيس الجامعة الدكتور محمد البخيتي:

الوزير الرباعي: جامعة صنعاء شريك استراتيجي ورافد علمي في رسم السياسات الزراعية الحديثة

اليمن الزراعية- صنعاء:

أوضح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان علي الرباعي أن الوزارة عملت مع جامعة صنعاء على تطوير البرامج التعليمية الزراعية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، مؤكداً استعداد الوزارة لتنظيم ورش عمل مشتركة، وفتح مزارعها أمام طلاب كلية الزراعة للتدريب العملي، إلى جانب تأهيل كوادر القطاع الزراعي بالتنسيق مع الجامعة.

وأكد الدكتور الرباعي خلال اجتماع له مع رئيس الجامعة الدكتور محمد البخيتي أن جامعة صنعاء تُعد شريكًا استراتيجيًا ورافدًا علميًا مهمًا في رسم السياسات الزراعية الحديثة، مشيرًا إلى أهمية الدخول في مرحلة جديدة من التعاون المثمر القائم على الدمج بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي.

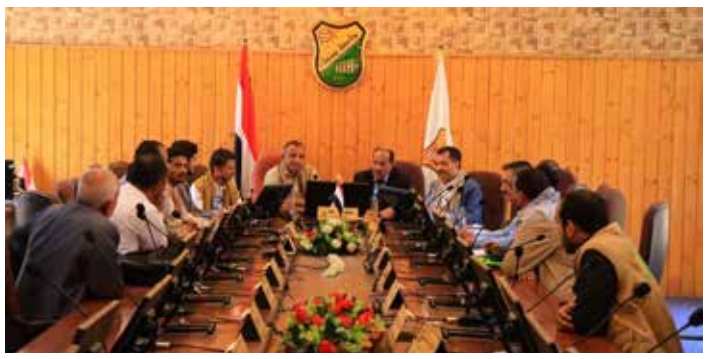

وبحث الرباعي مع الدكتور البخيتي سُبل تعزيز الشراكة بين الجامعة والوزارة بما يسهم في دعم مسيرة التنمية الزراعية في اليمن، وتحقيق الأمن الغذائي من خلال ربط التعليم والبحث العلمي بالاحتياجات الفعلية للقطاع الزراعي.

من جانبه، ثمّن الأستاذ الدكتور محمد البخيتي هذا التعاون، مشيرًا إلى أن جامعة صنعاء تمثل "بيت الخبرة الأول للدولة"، ومن واجبها تسخير إمكانياتها الأكاديمية والعلمية لخدمة مختلف مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها وزارة الزراعة.

وأكد أن تعزيز التعاون مع الوزارة يفتح آفاقاً واسعة لتحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات عملية تُسهم في تجاوز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، وأن البحوث والدراسات التي تنجزها الجامعة يجب أن تُوجّه لخدمة المزارعين وتطوير الإنتاج المحلي.

وشدد على أهمية تفعيل مذكرات التفاهم، وربط المناهج الأكاديمية بالواقع الميداني، والاستفادة من إمكانيات كلية الزراعة ومعاملها الحديثة ومزرعتها التعليمية في توسيع الأنشطة التطبيقية والتدريبية داخل الجامعة وخارجها.

وأكد الجانبان أن هذا التعاون سيسهم في صياغة حلول علمية قابلة للتطبيق لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، وتحقيق تنمية مستدامة تقوم على البحث العلمي والتأهيل النوعي للكوادر.

تفقد مزارع المناحل في مديرية العدين وسير نشاط رعاية وتربية النحل ومشاريع زراعية بالضالع

افتتح عدداً من مشاريع المبادرات المجتمعية في القبيطة بلحج

نائب رئيس الوزراء المداني يحث على الاهتمام بالأنشطة الزراعية والتنموية في عموم محافظات الجمهورية

اليمن الزراعية- متابعات:

تفقد نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية الدكتور محمد المداني، ومحافظ إب عبدالواحد صلاح مزارع المناحل في مديرية العدين، وسير نشاط رعاية وتربية النحل.

وأكد المداني أن الزيارة تأتي للاطلاع على مشاريع إنتاج العسل بالمحافظة، وتشجيع القائمين عليها والوقوف على احتياجاتهم في سبيل رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتحسين الجودة لتحقيق عوائد اقتصادية للمزارعين.

وعلى صعيد متصل التقى نائب رئيس الوزراء والمحافظ صلاح برؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية ومدراء مديريات العدين وفرع العدين ومذيخرة.

وجرى خلال اللقاء مناقشة سير عمل الجمعيات في المديريات، ومستوى تنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي.

وخلال زيارته إلى محافظة إب ناقش الدكتور المداني آليات البدء بتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والأشد فقراً في مديريات الظهار والمشنة والقفر والعدين وحزم العدين.

واستعرض الاجتماع الذي ضم محافظ إب عبد الواحد صلاح، ورئيس الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر أحمد الكبسي، ومساعد قائد المنطقة العسكرية الرابعة العميد صالح حاجب، ومدير وحدة التمكين الاقتصادي المركزية يحيى قطينة، ومنسق مؤسسة بنيان حمزة المنسكي، الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي في عدة مجالات.

وأكد المداني على ضرورة استكمال مسح الفرص الاستثمارية للأسر المنتجة من قبل هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر ووحدة التمكين الاقتصادي، مشيراً إلى أن هذه المشاريع تأتي في إطار الاستجابة السريعة لتنفيذ البرامج التنموية الذي تقوم بها وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية والسلطة المحلية بالمحافظة والجمعيات التعاونية.

ولفت المداني إلى أهمية دور السلطة المحلية في تحفيز المجتمع على تنفيذ مشاريع المبادرات التي تسهم في توفير الخدمات للمواطنين.

بدوره أكد المحافظ صلاح أنه سيتم البدء في عملية المسح والتنفيذ خلال الفترة المحددة والآلية المقرة بما يسهم في خدمة أغراض التنمية.

ورشة تطوير العمل التعاوني

من جانب آخر عقدت بمحافظة تعز الثلاثاء الماضي ورشة العمل الخاصة بتطوير العمل التعاوني، نظمتها السلطة المحلية والتعبئة العامة بالمحافظة بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية الدكتور محمد المداني والقائم بأعمال محافظ تعز أحمد المساوى.

وخلال الورشة أشار الدكتور المداني إلى أهمية تطوير مفاهيم العمل التنموي لقيادات وكوادر أجهزة السلطة المحلية وتحديث آليات وأساليب الأداء لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وجعلها مرتكزاً أساسياً للعمل، مؤكداً على أهمية إنجاز المشاريع المتعثرة ومعالجة التحديات التي تواجهها، و مشيدًا بالجهود المبذولة لتجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المرجوة.

ونوّه المداني بأهمية تعزيز العمل التعاوني والدور المجتمعي وتفعيل أدوار الجمعيات متعددة الأغراض للقيام بمهام التنمية المحلية والريفية، والتنسيق بين مختلف أجهزة الدولة المركزية والسلطة المحلية لتحقيق التنمية وتنفيذ مختلف المشاريع التنموية والخدمية.

ولفت إلى أن طبيعة المرحلة تتطلب حشد الطاقات والإمكانات للنهوض بالتنمية المحلية وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين والبحث عن آليات فاعلة لتجاوز المعوقات والتحديات التي تعترض سير التحول التنموي على النحو الأمثل.

بدوره تطرق القائم بأعمال محافظ تعز إلى أهمية الورشة في الخروج بتوصيات وآليات عملية تسهم في النهوض بالواقع التنموي والخدمي للمحافظة وبما ينعكس إيجابا على تحسين مستويات الخدمات للمواطنين.

وحث مدراء المديريات على الاهتمام بتنفيذ المشاريع التنموية والتوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين واقع الخدمات المحلية.

من جانبه أكد المدير التنفيذي لوحدة التدخلات المركزية الطارئة المهندس شهاب الشامي، استعداد الوحدة لتقديم الاسناد والدعم اللازمين لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد.

فيما أشار وكيل الوزارة عمار الهارب إلى أن التنمية المحلية تُعد ركيزة أساسية للنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية.. مشدداً على ضرورة تكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

افتتاح مشاريع في القبيطة بلحج

من جهة أخرى، افتتح نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، ومعه محافظ لحج أحمد جريب الثلاثاء الماضي عددًا من مشاريع المبادرات المجتمعية، ومشاريع التدخل المباشر في المجالات التنموية والخدمية في مديرية القبيطة.

وأشار المداني خلال الافتتاح إلى ضرورة الاهتمام بالأنشطة الزراعية والتنموية بالشراكة مع المجتمع واستغلال المقومات التي تمتلكها مديرية القبيطة في هذا الجانب.

وأوضح أنه سيتم تعزيز الدور المجتمعي وتفعيل دوره من خلال الجمعية التعاونية متعددة الأغراض في المديرية والتي سيتم عبرها تنفيذ الكثير من المشاريع والأعمال بالتعاون بين الحكومة والمجتمع بالتنسيق مع السلطة المحلية.

وأكد المداني الاهتمام بالجوانب الخدمية والاجتماعية في المديرية وخاصة في مجال المياه والطرق، إلى جانب التركيز على تعزيز الوضع التنموي بالشراكة بين مختلف الجهات الحكومية المعنية والسلطة المحلية والمجتمع.

كما أكد استمرار وحدة التدخلات المركزية في إسناد السلطة المحلية في المحافظة، بالتركيز على الجوانب الاقتصادية وفي مقدمة ذلك برامج التمكين لتحويل أبناء المجتمع إلى منتجين.

بدوره ثمن محافظة لحج اهتمام الحكومة بدعم ومساندة السلطة المحلية في المحافظة لتوفير الخدمات والدفع بعجلة التنمية، منوها بالدعم المقدم لتشجيع وإنجاح مشاريع المبادرات المجتمعية بما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الضرورية.

تفقد مشاريع زراعية في الضالع

أما في محافظة الضالع، فقد تفقد نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية الدكتور محمد المداني ومعه القائم بأعمال محافظ الضالع عبد اللطيف الشغدري الخميس الماضي عدداً من المشاريع الزراعية بالمحافظة، منها مشاريع السدود والمصبات المائية التي ينفذها المجتمع عبر الجمعيات التنموية في إطار برنامج التنمية الزراعية والاقتصادية.

وخلال الزيارة أشاد نائب رئيس الوزراء بجهود التنمية التي يقوم بها المجتمع والجمعيات بهدف توسيع وتنوع المحاصيل الزراعية واستثمارها بالجانب الاقتصادي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتسويق وتصدير الفائض الذي يسهم في تعزيز سلاسل القيمة وفاتورة الاستيراد.

كما ناقش لقاء في محافظة الضالع برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني الجوانب المتصلة بتطوير العمل التعاوني بالمحافظة.

وخلال اللقاء أشار الدكتور المداني إلى أهمية تطوير مفاهيم العمل التنموي لدى قيادات وكوادر أجهزة السلطة المحلية وتحديث آليات وأساليب الأداء لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وجعلها مرتكزاً أساسياً للعمل.

ولفت إلى أهمية إنجاز المشاريع المتعثرة ومعالجة التحديات التي تواجهها.. مشيدًا بالجهود المبذولة لتجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد المداني أهمية تعزيز العمل التعاوني والدور المجتمعي وتفعيل أدوار الجمعيات متعددة الأغراض للقيام بمهام التنمية المحلية والريفية، والتنسيق بين مختلف أجهزة الدولة المركزية والسلطة المحلية لتحقيق التنمية وتنفيذ مختلف المشاريع التنموية والخدمية.

هيئة المصائد السمكية تعقد اجتماعين لمناقشة سير العمل بالهيئة وأوضاع مراكز الإنزال السمكي بالحديدة

اليمن الزراعية- الحديدة:

عقدت هيئة المصائد السمكية في البحر الأحمر بمحافظة الحديدة الاثنين الماضي اجتماعين هامين برئاسة رئيس الهيئة حسين حامد العطاس.

وناقش الاجتماع الأول سير العمل في الهيئة والموانئ والمراكز السمكية التابعة لها بالتزامن مع بدء الدوام الرسمي عقب الانتهاء من إجازة عيد الأضحى المبارك، في حين ناقش الاجتماع الثاني أوضاع مراكز الإنزال السمكي في الساحل الجنوبي لمحافظة الحديدة.

وخلال الاجتماع الأول تم التطرق إلى عدد من المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة التي تم تنفيذها خلال العام 1446هـ والمشاريع الجاري تنفيذها ومستوى الإنجاز فيها والمعوقات التي تقف أمام آلية التنفيذ وسبل معالجتها وبحث الحلول اللازمة لاستكمالها بالتنسيق مع قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والسلطة المحلية بالمحافظة وبالتعاون مع وحدة التمويل بالمحافظة وغيرها.

وشدد رئيس الهيئة على ضرورة الإسراع في إنجاز تقارير تفصيلية حول تلك المشاريع وأعمال الصيانة والرفع بها في فترة قياسية لمعرفة احتياجات استكمال الأعمال الجارية والبدء بإعداد خطط للعام الجديد 1447هـ ومتابعة تنفيذ مشاريع جديدة سواء في مجال البنى التحتية الخاصة بالموانئ والمراكز أو التدخلات الأخرى فيما يخص مختبر الجودة وجهود التطوير والتحديث التي تخدم الهيئة في مواكبة متطلبات الصيادين والقطاع.

كما استعرض الاجتماع عدداً من المعوقات التي تقف أمام الهيئة في ظل شحة الإمكانات وما يترتب عليها من عجز كبير في النفقات التشغيلية للموانئ والمراكز وانعكاساتها على الوضع العام للهيئة نتيجة تراجع الإنتاج السمكي وقلة التسويق السمكي على المستوى المحلي وتوقف التصدير الناتج عن العدوان والحصار المستمر على بلادنا.

واختُتم الاجتماع بالتأكيد على أهمية تضافر الجهود وتحسين الأداء في مختلف الإدارات بالهيئة من قبل الموظفين والمختصين وعلى مستوى الموانئ والمراكز في مختلف المناطق الساحلية وبالإمكانات المتاحة حتى يتسنى للهيئة والقطاع السمكي تجاوز العقبات بالتزامن مع الإهتمام الكبير والجهود المبذولة من قبل حكومة التغيير والبناء بالقطاع السمكي وغيره من القطاعات.

وثمن رئيس الهيئة في الاجتماع الثاني الجهود المبذولة من قبل العاملين في مراكز الإنزال السمكي في الساحل الجنوبي لمحافظة الحديدة، والاستمرار في العمل رغم الصعوبات وشحة الإمكانات التي تواجه الهيئة، مؤكداً حرص الهيئة على توفير كافة الاحتياجات ومتابعة تنفيذ مشاريع بناء وتطوير مراكز الإنزال السمكي في الساحل الجنوبي وبما يسهم في تحقيق تطلعات الصيادين ويحسن من الوضع المعيشي لهم.

وشدد على ضرورة اهتمام إدارات عموم المصائد والموانئ والمراكز والتخطيط بدورهم لبحث احتياجات المراكز الجنوبية ومتابعة سير العمل فيها بشكل يومي والرفع بالدراسات الفنية اللازمة وتقارير شاملة بشأنها، مؤكداً أنها تحظى باهتمام كبير من قبل قيادتي الوزارة والسلطة المحلية بالمحافظة ودورهم في اعتماد خطط الهيئة لتنفيذ مشاريع استراتيجية على امتداد الساحل الجنوبي.

ووجه رئيس الهيئة الأخ مدير إدارة الموارد البشرية أنس صبري، بسرعة اعداد مصفوفة لتنظيم مهام القائمين على تلك المراكز والعاملين فيها وتسويتهم بالعاملين في مختلف موانئ ومراكز الإنزال السمكي في المناطق وبما يعزز من دورهم في الجانب العملي.

ورشة عمل بالحديدة لتعزيز الشراكة بين هيئة تطوير تهامة والجمعيات التعاونية الزراعية

اليمن الزراعية- الحديدة:

عُقدت في محافظة الحديدة الأربعاء الماضي ورشة عمل لتعزيز الشراكة والتكامل بين هيئة تطوير تهامة والجمعيات التعاونية الزراعية في سهل تهامة، بمشاركة رؤساء الجمعيات من محافظات [الحديدة، حجة، ذمار، وريمة].

وركزت الورشة على بحث آليات تفعيل التعاون المؤسسي بين الأطراف المعنية، بما يسهم في تنمية الإنتاج الزراعي ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، تماشيًا مع توجهات القيادة الثورية والسياسية وحكومة التغيير والبناء نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي.

وأكد وكيل محافظة الحديدة لشؤون الخدمات، محمد سليمان حليصي، على أهمية الورشة التي تستهدف قيادات الجمعيات الزراعية بهدف ترسيخ الشراكة المجتمعية الفاعلة، ومعالجة التحديات التي تواجه المزارعين، وصولًا إلى نهضة زراعية شاملة تنعكس إيجابًا على سهل تهامة باعتباره أحد أهم المصادر الغذائية في البلاد.

وشدد على ضرورة توحيد الجهود بين الجمعيات الزراعية والسمكية، تحت مظلة هيئة تطوير تهامة والاتحاد التعاوني الزراعي، لتحقيق التكامل المطلوب للنهوض بالقطاع الزراعي، وتقليص الاعتماد على الاستيراد الخارجي، بما يعزز من النهوض بالوضع.

من جانبه، أوضح رئيس هيئة تطوير تهامة، علي قاضي هزاع، أن الورشة تمثل خطوة استراتيجية نحو إعادة تفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية في الحديدة ومديريات عبس (حجة)، ووصاب (ذمار)، والجعفرية (ريمة)، عبر مناقشة التحديات الميدانية، وصياغة حلول واقعية تسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وأشار إلى أن المعركة الراهنة هي معركة اقتصادية بامتياز، والقطاع الزراعي يُعد حجر الزاوية فيها، ما يستدعي توجيه الجهود نحو الاستثمار في الموارد الزراعية وتعزيز الإنتاج المحلي.

كما أعلن هزاع عن التحضير لعقد مؤتمر زراعي وطني يُعنى بتغيير النمط الغذائي السائد، وتعزيز الاعتماد على المنتجات المحلية، إلى جانب إطلاق مبادرات للحفاظ على الثروة الحيوانية، والحد من ذبح صغار إناثها، كخطوة نحو استدامة الأمن الغذائي. ودعا إلى الاستعداد المبكر لموسم الأمطار والسيول، والاستفادة من الورشة في الخروج بمخرجات وتوصيات عملية تسهم في دعم وتعزيز القطاع الزراعي في تهامة.

زيارة تفقدية لمدير مؤسسة تنمية وإنتاج الحبوب لمشروع التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات بمديرية بلاد الروس

اليمن الزراعية- صنعاء:

تفقد مدير عام مؤسسة تنمية وانتاج الحبوب المهندس صلاح المشرقي ومعه مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة صنعاء المهندس علي القيري الأعمال الميدانية لمشروع التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات بمديرية بلاد الروس وخلال الزيارة تم الاطلاع على الخدمات المقدمة من الجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى القطاع والعزل كما تم مناقشة الصعوبات التي تواجه المزارعين في الميدان والتعرف على احتياجاتهم.

وانتشرت فرق ميدانية لجمع بيانات المزارعين المنخرطين في الزراعة التعاقدية لتحديد المحاصيل التي يتم زراعتها وتحديد المواسم الزراعية والمساحات المتاحة والقدرة الإنتاجية للمزارعين لتمثل قاعدة بيانات للمؤسسة للاستفادة منها عند مواسم الزراعة لتوفير البذور اللازمة لكل منطقة.

وخلال الزيارة أوضح نائب مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة صنعاء مدير مشروع التوسع بالمحافظة المهندس محمود الحكيمي أنه تم التوسع لهذا العام في زراعة القمح والبقوليات والذرة الشامية والخضار وبمساحات جيدة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 115 | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م

التنوع المناخي في اليمن

فرصة استراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي

يتميز اليمن بتنوع نطاقاتها المناخية، مما يؤثر على توزيع الموارد الطبيعية وسبل عيش السكان في مختلف النطاقات المناخية، سواء الساحلية الحارة والرطبة، أو المرتفعات الجبلية المعتدلة، أو المناطق الصحراوية الجافة.

ويرى عدد من الخبراء والمختصين أن هذا يساهم في تنوع الإنتاج الزراعي، مع الأخذ في الاعتبار التباين في قيم درجات الحرارة الناتج عن اختلاف ارتفاعات مختلف المناطق عن مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن وأهمية وضع الخطط وبناء القدرات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية والتكيف معها لتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

اليمن الزراعية-محمد أحمد

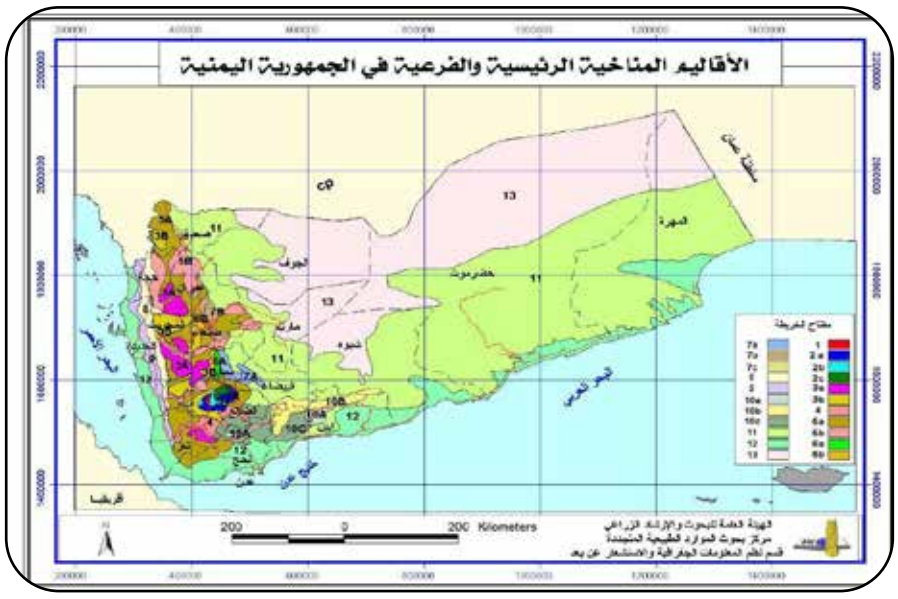

الخرساني: هيئة البحوث الزراعية لها دور في هذا المجال يكمن في مراقبة التغيرات المناخية بواسطة رصد بيانات الطقس وتنفيذ الدراسات البحثية المناخية

الضلعي: اليمن من أغنى مناطق التنوع البيئي في شبة الجزيرة العربية

ويقول رئيس قسم بحوث المناخ الزراعي والتغيرات المناخية بمركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة، الدكتور محمد الخرساني، إن الجمهورية اليمنية تصنف مناخياً إلى 14 نطاقاً مناخياً زراعياً رئيسياً، بناءً على التباين في المعدلات السنوية لكمية الهطول المطري التي تهطل على مختلف المناطق اليمنية.

ويوضح الخرساني في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن التنوع في المحاصيل الزراعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل المناخية، حيث لكل محصول من المحاصيل الزراعية متطلباته المناخية الضرورية لزراعته ونموه وإنتاجيته.

ويضيف: "وبناءً على ذلك، يلاحظ اختلاف المزروعات والنباتات من منطقة لأخرى. فمثلاً، تعتبر المرتفعات الجنوبية الغربية (تعز – إب – الضالع) أفضل المناطق لزراعة الذرة الرفيعة صيفاً"، مبيناً أن المناطق الصحراوية (الجوف – مأرب – حضرموت) أفضل المناطق لزراعة القمح شتاءً، وأن مناطق سهل تهامة تعتبر ملائمة لزراعة كل من الدخن والسمسم والمانجو والنخيل والموز والبطيخ والقطن.

ويبين أن مناطق القيعان في المرتفعات الداخلية ملائمة لزراعة العديد من محاصيل الخضار، موضحاً أن لكل محصول ولكل نبات ما يناسبه من درجات الحرارة والرطوبة النسبية وكمية المياه المطلوبة لزراعته ونموه وإنتاجيته.

ويؤكد أنه يمكن استغلال هذا التنوع المناخي الذي تتميز به الجمهورية اليمنية لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية، خاصة محاصيل الحبوب، للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، عبر تحديد المحاصيل المناسبة زراعتها في كل نطاق مناخي لضمان الحصول على إنتاجية عالية من تلك المحاصيل.

ويشير إلى أن هناك بعض التغيرات المناخية الملحوظة خلال العقود الأخيرة، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة والتذبذب في المعدلات السنوية لكمية الهطول المطري بحسب بعض الدراسات البحثية، مشدداً على وجوب التكيف مع تلك التغيرات المناخية من خلال أخذها في الاعتبار وتحديد النمط المحصولي المرافق لتلك المتغيرات.

ويوضح أن دور هيئة البحوث الزراعية في هذا المجال يتمثل في مراقبة التغيرات المناخية بواسطة رصد بيانات الطقس وتنفيذ الدراسات البحثية المناخية ومدى تأثير تلك التغيرات على الإنتاج الزراعي ونشر التوصيات العلمية اللازمة في هذا المجال.

مقترحات وتحديات

من جانبه، يؤكد أستاذ الموارد البيئية والتنمية المستدامة المشارك بجامعة ذمار، الدكتور فهد الضلعي، أن هناك علاقة مباشرة ووثيقة بين النطاقات المناخية والتنوع البيئي في اليمن، إذ يعد التنوع المناخي في البلاد أحد أهم الأسباب المساهمة في تنوع البيئة الطبيعية والحيوية فيها.

ويوضح في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن التنوع المناخي في اليمن يسهم بشكل كبير في التنوع الحيوي والنباتي، وذلك من خلال توفير بيئات مختلفة تدعم أنواعاً متعددة من الكائنات الحيوانية والنباتية. مشيراً إلى أن كل نطاق مناخي في اليمن ينتج نظاماً بيئياً خاصاً به، وهذا ما جعلها من أغنى مناطق شبه الجزيرة العربية في التنوع الحيوي.

كما يوضح أن النطاقات المناخية تؤثر على نمط توزيع السكان وأنشطتهم الاقتصادية في اليمن، حيث يحدد المناخ نوعية الحياة الممكنة في كل منطقة، وبالتالي يشكل أماكن الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي السائد فيها. وقد أصبح أثر التغير المناخي على النطاقات البيئية الحساسة في اليمن، مثل المرتفعات الغربية أو السواحل الجنوبية، أكثر وضوحاً ومؤرقاً لأصحاب القرار والباحثين والمهتمين.

ويرى أن التغيرات المناخية باتت تهدد استقرار هذه النظم البيئية، وتؤثر على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والسكان المحليين، مما يعني أن التغير المناخي يهدد استدامة النطاقات البيئية الأكثر أهمية في اليمن، وخاصة تلك التي يتركز فيها السكان والنشاط الزراعي.

وفيما يخص التحديات البيئية المرتبطة باختلال التوازن المناخي في اليمن، يقول الضلعي إن هناك الكثير من التحديات البيئية الصعبة والمعقدة المرتبطة باختلال التوازن المناخي في اليمن، والتي تتزايد بشكل سنوي نتيجة التغيرات المناخية العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى محلية مثل سوء الإدارة البيئية. كما أن اختلال التوازن المناخي في اليمن يعمق أزمات المياه والغذاء والصحة والسكن، وبهذا يهدد استقرار المجتمعات والاقتصاد الوطني.

ويؤكد أنه يمكن الاستفادة من التنوع المناخي في اليمن بشكل قوي ومباشر لتحقيق تنمية مستدامة زراعيًا وبيئيًا، إذا ما تم التخطيط لها بشكل علمي ومنهجي، موضحًا أن التنوع المناخي في اليمن يعد مكسبًا وميزة يمكن من خلالها تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وحفظ الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، وتحقيق تنمية متوازنة بين الإنسان والطبيعة.

ويرى أنه يمكن تحسين وعي المجتمع والمؤسسات المحلية بأهمية حماية الأنظمة البيئية المرتبطة بالمناخ من خلال حملات توعية بيئية تستهدف المدارس والمساجد والأرياف، ودمج قضايا المناخ في المناهج الدراسية الأولية والجامعية. كما يجب تدريب كوادر محلية في كل محافظة على إدارة النظم البيئية والمخاطر المناخية، وكذلك دعم المجتمع المدني وتوسيع شراكته في حماية البيئة.

ويشدد على أن اليمن بحاجة إلى رؤية أكاديمية وبحثية واضحة تساعد على التكيف مع هذه التحديات والتقليل من آثارها، أهمها إعطاء الأولوية للأمن الغذائي وإمكانية الوصول إلى الفقراء؛ إذ يعد الأمن الغذائي وسيظل أحد أكبر المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، فاليمن يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية.

ويقترح الدكتور الضلعي تنفيذ مجموعة من المقترحات الأكاديمية، أولها البحوث المناخية والبيئية، من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالمناخ، ودراسات تأثير التغير المناخي على النظم البيئية والبيولوجية، إلى جانب إجراء بحوث حول إدارة الموارد الطبيعية. مضيفًا أن البحوث الزراعية والتكيف المناخي هي الخطوة الثانية، عبر العمل على أبحاث تطوير محاصيل مقاومة للجفاف والحرارة، واستنباط أصناف زراعية محلية معدلة أو مختارة طبيعيًا، ودعم الزراعة الذكية مناخيًا (Climate-Smart Agriculture).

ويواصل الحديث عن دراسات السياسات والتخطيط البيئي من خلال بحوث السياسات المناخية، وصياغة استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغير المناخي، بالإضافة إلى إدماج التغير المناخي في التخطيط الحضري والريفي، لافتًا إلى أهمية التعليم والتوعية المجتمعية عبر إدخال المناخ في المناهج الدراسية، وتطوير مناهج بيئية ومناخية في المدارس والجامعات، وإقامة برامج تدريب وبناء قدرات للباحثين والمهندسين، وورش عمل في كل ما سبق.

النطاق	الموقع	المعدل السنوي للأمطار (ملم)
١	مدينة إب وضواحيها	٧٠٠ – ١٢٠٠
٢	المناطق المحيطة بمدينة إب وتمتد إلى العدين وسمارة ويريم	٦٠٠ – ٨٥٠
٣	بعض المرتفعات الممتدة من شمال تعز وغرب إب إلى المحويت وحجة	٤٠٠ – ٧٠٠
٤	مدينة تعز وضواحيها والمرتفعات المحيطة بها	٣٠٠ – ٦٠٠
٥	المرتفعات الممتدة من جنوب محافظة تعز إلى غرب محافظة صعدة	٢٠٠ – ٤٥٠
٦	سهل المرتفعات الداخلية الممتد من جنوب ذمار إلى شمال غرب صنعاء	٢٠٠ – ٤٠٠
٧	مناطق شرق وشمال المرتفعات الداخلية الممتدة من رداع إلى صعدة	١٠٠ – ٢٠٠
٨	المناطق الداخلية المرتفعة من تهامة	٢٠٠ – ٥٠٠
٩	بعض مناطق سهل تهامة الواقعة بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي	١٠٠ – ٢٥٠
١٠	السهول والهضاب الجنوبية وتشمل مناطق لمحافظة أبين ومحافظة لحج	١٧٥ – ٤٠٠
١١	الهضبة الشرقية الممتدة من شبوة إلى شرق محافظة المهرة	٥٠ – ١٢٥
١٢	المناطق الساحلية الغربية والجنوبية	١٠ – ٢٠٠
١٣	المناطق الشمالية من حضرموت والشرقية من الجوف ومأرب	أقل من ١٠٠
١٤	جزيرة سقطرى	٥٠ – ٢٠٠

مهرجان القطيع للتراث التهامي

حينما يتحدث التراث بلغة الحضور والجذور

اليمن الزراعية: أيوب أحمد هادي

اختتمت في مدينة القطيع بمحافظة الحديدة فعاليات المهرجان السنوي للتراث والموروث الشعبي التهامي، الذي يعد تظاهرة ثقافية تمثل أحد أبرز ملامح الهوية التهامية، كما يعد تجمعًا فنّيًا فريدًا يعكس الذاكرة الجمعية لأبناء هذه الأرض.

ولم يكن مهرجان القطيع هذا العام مجرد استعراض تراثي، بل كان مناسبة استثنائية لإعادة تعريف العلاقة بين الإنسان وأرضه، وبين التاريخ والذاكرة، وبين الفنون والحياة. وإذا كان لكل أرض ما يميزها، فإن القطيع اليوم قالت كلمتها: "التراث لا يُحفظ بالأرشيف، بل يُصان بالحضور".

وقدم مشاركون من أبناء الزرانيق عروضًا في الرقص الحربي والصيد البحري، كما عبّر عدد من الحاضرين عن رغبتهم في أن يتحوّل المهرجان إلى فعالية وطنية تُنظَّم بدعم مؤسسي أكبر، وأن يُدرج ضمن الخارطة الثقافية الرسمية للبلاد.

وعلى صعيد متصل، يقول المشارك أحمد جحبة بفخر: "نحن نحمل تراثًا لا يُشبه غيره، وتراث الزرانيق لا يمكن اختزاله في رقصة أو زامل.. ما قدّمناه اليوم هو جزء من ذاكرتنا، من صراعنا مع الأرض، ومن وقوفنا في وجه النسيان".

أما المصور محمد العبدلي، وهو أحد الزائرين للمهرجان، فيقول: "المهرجان لم يكن مجرد احتفال، بل درس حيٍّ في الانتماء، وتجربة إنسانية بالغة العمق، ولي الفخر أنني كنت حاضراً بعدستي والتقطت أجمل الصور من مختلف العروض التي شعرت أنها تبث البهجة والفخر في كل من يشاهدها على حساباتي في منصات التواصل، وذلك من خلال مشاهدة بعض التعليقات من المتابعين".

محمد العبدلي

ايوب هادي

أكرم كمندس

عماد البرعي

خالد محي الدين

أما الزائر أكرم كمندس، وهو من مديرية باجل، فقد عبّر عن دهشته مما شاهده قائلاً: "لم أتوقع هذا المستوى من التنظيم والتنوع.. المهرجان فاق تصوري، وشعرت أنني أعيش جانبًا من حياة أجدادي بكل تفاصيلها، وأكثر ما أبهرني هو عروض التراث الشعبي، وكذلك عروض

منصة سنوية لإحياء التراث التهامي

من جهته، يؤكد رئيس اللجنة التحضيرية لمهرجان القطيع، خالد محيي الدين، أن المهرجان يُعد منصة سنوية لإحياء التراث التهامي، والتأكيد على خصوصيته الثقافية، التي طالما واجهت التهميش في فضاءات الكتابة التاريخية والدراسات الأكاديمية.

ويقول في حديثه لـ"اليمن الزراعية": "لم تكن القطيع يومًا مجرد مدينة صغيرة في تهامة، بل كانت وما زالت حاضنة لذاكرة تاريخية وزراعية ومجتمعية، تمتد عميقًا في وجدان الإنسان اليمني. ومن رقصة العبدي إلى مختلف الرقصات الشعبية التهامية، ومن سباقات الفروسية إلى عروض الموروث الشعبي، وصولاً إلى الزراعة والصيد، نحن لا نحتفل بالماضي فحسب، بل نُعيد بناء هويتنا من خلاله".

ويشير إلى أن المهرجان هذا العام شهد تنوعًا غير مسبوق في الفعاليات، من بينها عروض الفلكلور الشعبي والحكايات التهامية، والليالي الإنشادية، وعروض الزراعة والحياة البحرية، مؤكدًا أن المهرجان يمثل "جسرًا بين الأجيال ومختبرًا حيًّا للتراث الحيّ".

بدوره، يعبر مدير مكتب الشباب والرياضة بمحافظة الحديدة، الأستاذ عماد البرعي، عن اعتزازه برعاية المكتب للمهرجان، مشيرًا إلى أن مثل هذه الفعاليات تُسهم في تعزيز الانتماء الوطني والهوية الثقافية لدى الشباب.

ويقول البرعي: "مهرجان القطيع ليس مجرد فعالية موسمية، بل مشروع ثقافي ومجتمعي متكامل، ونحن في مكتب الشباب والرياضة نؤمن أن حماية التراث تبدأ من تمكين المجتمع المحلي، وتوفير المساحات للتعبير عن هويته. ما شاهدناه في القطيع يُعد نموذجًا يُحتذى به على مستوى المحافظات، ويستحق كل دعم ومساندة".

وشهدت التغطية الإعلامية للمهرجان هذا العام توسعًا ملحوظًا، حيث تم توثيق أغلب الفعاليات عبر عدسات محلية ومشاركتها على منصات التواصل الاجتماعي، ما ساعد في إيصال رسالة المهرجان إلى جمهور واسع داخل اليمن وخارجها، كما يقول المسؤول الإعلامي للمهرجان أيوب أحمد هادي.

ويضيف: "حرصنا على أن تكون الرسالة الإعلامية للمهرجان متوازنة، تُظهر العمق الثقافي للفعالية، وتُبرز الجماليات دون تزييف، والواقع دون مبالغة، وقد لمسنا تفاعلًا كبيرًا من الجمهور، واهتمامًا من قنوات وإذاعات إعلامية محلية ومواقع إخبارية".

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 115 | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م

مدير عام مركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة الدكتور/ امين يحيى راجح في حوار مع صحيفة اليمن الزراعية

اصدرنا 22دليلاً للموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في محافظة حجة

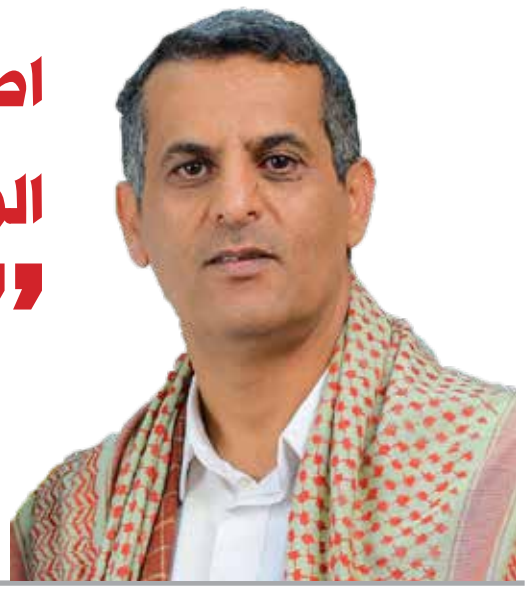

اشار مدير عام مركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة الدكتور أمين راجح أن المركز يتميز بمساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الابحاث والدراسات والاستشارات العلمية الفنية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها والحد من استنزافها وفق معايير التنمية المستدامةوأوضح في حوار خاص مع صحيفة اليمن الزراعية أن اليمن يمتلك موارد طبيعية متجدد لكنها تتعرض للهدر وتحتاج إلى محافظة عليها .

حاوره مدير التحرير

بدايةً، نود أن نعرف القارئ: ما هو مركز بحوث الموارد الطبيعية؟ ومتى تم إنشاؤه؟

أُنشئ مركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة تحت مظلة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بذمار بموجب القرار الوزاري الصادر من وزارة الزراعة والري رقم (30) بتاريخ 2/8/1997م وذلك انطلاقا من اهتمامات الحكومة اليمنية في إنشاء مراكز بحثية متخصصة وخاصة في موضوع حيوي هام يتعلق بإدارة وصيانة الموارد الطبيعية المتجددة وكان الهدف من إنشاء المركز تصميم وإجراء البحوث العلمية في هذا المجال.

يعد المركز مؤسسة وطنية كفؤة قادرة على تنفيذ دراسات وبحوث نوعية على كافة المستويات (الوطنية، الإقليمية والمحلية)، وبما يتناسب مع اتجاهات الخطط والبرامج الوطنية، بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتمكين وإشراك المعنيين في المحافظة على الموارد الطبيعية وتخطيط استخداماتها للأغراض المختلفة من خلال رسم السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لإحداث تغيرات إيجابية تؤدي إلى استخدام مستدام لهذه الموارد الطبيعية الضرورية لحياة الإنسان وأمنه الغذائي.

2. ما الرؤية والرسالة التي يقوم عليها المركز؟

نظرا لما تتمتع به الجمهورية اليمنية من موارد طبيعية ومقومات زراعية ضخمة،ولديها قيادة حكيمة، رؤية قوية وسياسات مواتية لتنمية القطاع الزراعي على النحو المنصوص عليه في الرؤية الوطنية الشاملة وان كانت غير ملبية لطموحات القيادات التنموية للدولة، حيث تشجع الدولة على التحول للاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي للتغلب على المعوقات التي تواجه هذا المجال الحيوي مع تناقص الأراضي الصالحة للزراعة وتنامي زيادة عدد السكان السريع.

من هذا المنطلق، أصبحت هناك حاجة ماسة لوجود دراسات علمية فاعلة للمساهمة في التغلب على تلك المشكلات بطرق مبتكرة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والمائي على مستوى الدولة. بناءً على ذلك، جاءت فكرة إنشاء مؤسسة متخصصة للبحوث الزراعية "هيئة البحوث الزراعية".

بهدف إيجاد وتطوير تقنيات زراعية مبتكرة لتوفير أفضل السبل لتحسين انتاجية المحاصيل الزراعية وسلالات الثروة الحيوانية واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة ومواجهة تحديات زراعة الأراضي الجافة، بما في ذلك أنظمة الري المتطورة، وتطبيق الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية ومكافحة أمراض النبات وتطوير وابتكار الزراعة العضوية ذات النمط المستدام التي تتضمن تناوب المحاصيل، وتطبيق إنتاج السماد العضوي المستدام في المزارع لزيادة خصوبة التربة الزراعية والحفاظ عليها.

المساهمة في حل المشكلات البيئية وتنمية الموارد الطبيعية وترشيد أستخدمها من خلال أجراء الدراسات والأبحاث والاستفادة من امكانيات الكفاءات البشرية والمادية، وتطوير العلاقات مع المؤسسات ذات العلاقة على المستوى الوطني والإقليمي بما يحقق أهداف المركز في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

تميز في الابحاث والدراسات والاستشارات العلمية الفنية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية

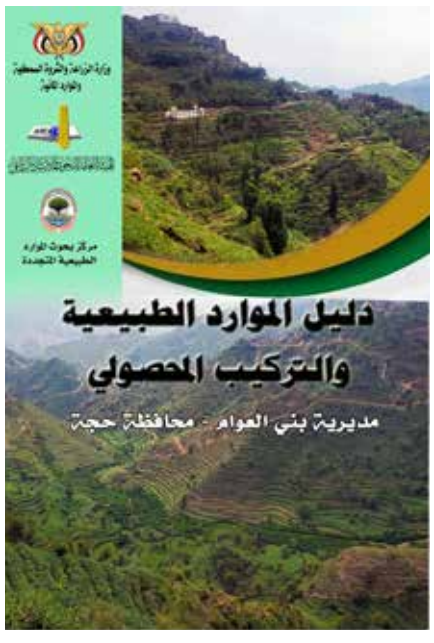

وتنميتها والحد من استنزافها وفق معايير التنمية المستدامة

3. ما الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المركز لتحقيقها على المدى القريب والبعيد؟

يسعى المركز إلى:

- اجراء البحوث والدراسات والاستشارات الفنية المتعلقة بمشاكل البيئة والموارد المائية والتربة بهدف إيجاد الحلول لها.
- تنمية الموارد الطبيعية المختلفة وترشيد استخدامها.
- رفع مستوى مساهمة المجتمع في تنمية المعرفة الإنسانية بقضايا البيئة والموارد المائية والتربة على المستوى الوطني والإقليمي والجهود الرامية لحل مشاكلهما.
- تقديم الدعم التقني والفني من خلال المراقبة والإشراف والتقييم لمؤسسات التنمية في مجال الزراعة بشكل عام وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية بشكل خاص.
- المساهمة الفعّالة في تعزيز دور المركز في خدمة المجتمع من خلال تقديم البحوث والدراسات والاستشارات العلمية في جانب الموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية.
- تعزيز وتطوير الشراكة بين المركز والمؤسسات والمنظمات الحكومية والغير حكومية من أجل حماية وصون وتنمية الموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية.
- إجراء البحوث والدراسات التطبيقية في المجالات المختلفة وخصوصا في مجال صون وتنمية وتطوير الموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية.
- المساهمة في تشخيص واقع مشكلات الموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية الوطنية والإقليمية والدولية، ووضع الحلول المناسبة لهما والسعي من حدة تفاقمها.
- المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في تطوير برامج التعليم البيئي في التعليم العام والجامعي بما ينسجم مع توجهات الحكومة.
- المساهمة في رفع ونشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وتنشيط وتطوير الأعلام البيئي

> **سوء استخدام المبيدات والمياه العادمة يهدد الإنسان والتربة معًا.**

> **لدينا طموح بإنشاء قاعدة بيانات وطنية حديثة تخدم الباحثين وصناع القرار.**

> **غياب التنسيق بين الجهات المختصة من أبرز أسباب تدهور الموارد الطبيعية."**

> **الغطاء النباتي والتربة والمياه هي موارد يجب أن تُحمى بقوة القانون.**

وذلك من خلال إقامة المحاضرات التوعية وكذا الفعاليات الخاصة بهذا الشأن.

- التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات الاهتمام المشترك.
- تنفيذ أبحاث تطبيقية والوصول إلى نتائج مثمرة وتقانات تم تطبيقها في مجال الأسمدة الحيوية، المكافحة الحيوية وبدائل المبيدات، الرصد والتخلص من الملوثات وتدوير المخلفات إلى العديد من الأبحاث في مجال تربية الأسماك والنحل والنباتات.
- إنشاء قاعدة معلومات للدراسات والبحوث المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية.
- تقديم الاستشارات الفنية والعلمية ذات العلاقة بتخصصات المركز للجهات والهيئات والمجتمع.
- إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات تدريبية التي تعكس تفاعل المركز مع قضايا خدمة المجتمع وتنمية وصون الموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية.
- العمل على تحسين الوضع السليم للموارد الطبيعية والبيئة والموارد المائية والمحافظة عليها.

4. ما هي اقسام المركز؟

يضم المركز الأقسام التالية:

قسم الموارد الارضية
قسم الموارد المائية
قسم المناخ الزراعي والتغيرات المناخية
قسم الغطاء النباتي
قسم نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.
قسم مختبرات التربة والمياه والاسمدة والاعلاف

5. ما أبرز الأنشطة والبرامج التي ينفذها المركز حاليًا؟

1- حصر وتصنيف التربة وتقييم خصوبتها
2- استخدامات الأراضي
3- تدهور الأراضي والترب
4-تقييم الموارد المائية السطحية والجوفية
5- مسح وتصنيف وتقييم الغطاء النباتي والتنوع الحيوي.
6- الدراسات الاقتصاديةو الاجتماعية
7- التغيرات المناخية وأثرها على التركيب المحصولي والأمن الغذائي والمائي.
8- مسح وتصنيف النباتات الطبية والعطرية.
9- توثيق وحفظ المعارف التقليدية.
10- عمل الأدلة المرجعية لنتائج تحاليل الترب والمياه.
11- إعداد السياسات والمعايير المتعلقة بالموارد الطبيعية.
12- إعداد اللوائح والاستشارات الفنية للمحاكم والنيابات الزراعية المتخصصة المنشاءة حديثا.

6. هل للمركز مشاريع ميدانية أو دراسات بحثية تتعلق بتقييم واستغلال الموارد الطبيعية ؟

نعم أجريت دراسات سابقا ويتم حاليا تنفيذ دراسات الموارد الأرضية والخارطة المحصولية لعدد من المحافظات والمديريات ضمن أنشطة خطة اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والتي قسمت إلى عدة مراحل ومنها.:-

- دراسة الموارد الطبيعية في 7 مديريات من محافظة الجوف.
- دراسة الموارد الطبيعية في مديرية كتاف بمحافظة صعدة.
- وتعمل دراسة تدهور الموارد المائية في حوض السحول بمحافظة اب .
- دراسة الموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في 22 مديرية من محافظة حجة واخراج دليل لكل مديرية.
- دراسة الموارد الطبيعية في 7 مديريات من محافظة صنعاء.
- التحضير لدراسة الموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في 16مديرية من محافظة صعدة.
- التحضير لدراسة الموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في 9 مديرية لمحافظة المحويت.
- التحضير لدراسة الموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في 20 مديرية لمحافظة عمران.
- تجارب الري التسميدي لمحاصيل البطاطس القمح البازلاء والفاصولياء باستخدام تقنية السماد النتروجيني.
- دراسة الاحتياجات المائية لمحصول القمح.

الخارطة الوطنية لأستخدامات للأراضي اليمنية.

- المشاركة بدراسات سلاسل القيمة للمحاصيل الهامة.
- تقييم وطرق الاستخدام الأمن للمياه العادمة المعالجة للري.

7. ما دور المركز في دعم التنمية الزراعية والريفية من خلال إدارة الموارد الطبيعية؟

مركز بحوث الموارد مؤسسة بحثية يتميز بمساهماته الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توليد وتطوير واختبار التقنيات في مجال الزراعة المستدامة وصيانة الموارد الطبيعية بواسطة توفير التكنولوجيا الملائمة.

تطوير وإنتاج التقنيات الزراعية الحديثة أو المحلية المحسنة وإدماج ونشر هذه التقنيات وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لها.

تحقيق أبحاث زراعية فعالة تؤدي إلى الاستدامة والمحافظة على الموارد والبيئة.

المساهمة في تحسين وتحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير التقنيات الملائمة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

المساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

توفير تسهيلات للمشروعات الزراعية من خلال توفير التقنيات الملائمة والدراسات والبيانات للبيئات الزراعية المختلفة.

اختبار وتطويع عدد من التقنيات الزراعية للشركات والمؤسسات الخاصة.

تم نقل وتطوير اغلب التقنيات البحثية إلى أراضي المزارعين بالتعاون مع الإرشاد الزراعي ونشر بعض التقنيات مثل برمجة الري، الري التسميدي، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية للمساقط المائية، تقنيات الري الحديث، صلاحية الأراضي والترب للمحاصيل الزراعية، الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، المناخ الزراعي وتاثيراته.الغطاء النباتي، النباتات الطبية والعطرية.

8. ما مدى تعاون المركز مع الجامعات ومراكز الأبحاث في مجال الدراسات البيئية والموارد الطبيعية؟

يتم التعاون مع كافة الباحثين من طلبة الدكتوراة والماجستير في الداخل والخارج وتزويدهم بالبيانات اللازمة لتنفيذ ابحاثهم.كما تم عمل برامج تدريب صيفية لطلاب مشاريع التخرج البكالوريوس في مجال الموارد والتخصصات المرتبطة به، بالإضافة للتنسيق والأشراف المشترك مع بعض الجامعات على الأبحاث المتعلقة بالموارد الطبيعية، وإشراك الباحثين الاخصائيين في الموارد الطبيعية بالمسوحات والعمل سويا في دراسة الموارد الطبيعية والتركيب المحصولي في معظم مديريات الجمهورية، كما نقوم بنشر أدلة ودراسات حول إدارة الموارد الطبيعية سواء الكترونيا أو ورقيا لتكون مراجع للباحثين والدارسين.

9. كيف يمكن تصنيف الموارد الطبيعية في اليمن؟ وما أهم هذه الموارد من حيث وفرتها وأهميتها الاستراتيجية؟

اليمن غنية جدا بمواردها الطبيعية المتجددة والغير متجددة ولكن للأسف الموارد الطبيعية في اليمن لم تصنف ومشتته بين عدة وزارات ومؤسسات وهيئات مثل وزارة النفط والثروات المعدنية، والزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والبيئة والتخطيط.

أهم الموارد الطبيعية المتجددة التي تمتلكها اليمن التربة والمياه والغطاء النباتي كموارد طبيعية متجددة اما الغير متجددة مثل المعادن، الصخور الأنشائية ، الرمال، النيس، النفط والغاز وغيرها.

10. ما تقييمكم للواقع الحالي للموارد الطبيعية في اليمن من حيث الاستخدام والإدارة؟

غياب التخطيط والتشريع، ضعف الجهات المختصة، استخدام مفرط غير عقلاني، وبالتالي تدهور بشكل مستمر. قلة الموارد المالية الموجهة لتنفيذ دراسات وابحاث وتقييم للموارد الطبيعية المتجددة.

11. ما أبرز التحديات التي تواجه استدامة هذه الموارد؟

- عدم وجود تشريعات نظرا لغياب السياسات واللوائح المنظمة.
- المحميات الطبيعية الحالية لا تخضع لاي معايير محلية او دولية ومعظمها غير مسجلة عالميا.
- سوء إدارة هذه الموارد خاصة التربة والمياه والغطاء النباتي.
- الاستخدام المفرط للتربة والمياه والغطاء النباتي.
- عدم حماية او تجديد الانواع المنقرضة.
- نقص الدراسات والابحاث الخاصة بالتنوع النباتي.

"مشكلة اليمن ليست في قلة الموارد بل في سوء إدارتها وتشتيت المسؤوليات."

- سوء إدارة المحميات الطبيعية.
- قلة الموارد والمخصصات المالية لمركز الموارد الطبيعية للقيام بمهامه على مستوى الجمهورية
- تداخل وتقاطع الجهات المختصة في مجال الموارد الطبيعية.
- غياب التنسيق بين معظم الجهات المختصة البيئة والزراعة والجامعات والصندوق الاجتماعي...

12. ما المخاطر البيئية أو الاقتصادية الناتجة عن سوء استغلال الموارد الطبيعية؟

- انقراض العديد من الانواع النباتية المتوطنة وشبه المتوطنة والنادرة والمهددة بالانقراض.
- خلل النظام الايكولوجي.
- تدهور التربة وفقدانها وانجرافها وبالتالي تناقص الرقعة الزراعية وقلة الانتاج.
- استنزاف الموارد المائية الجوفية من الاحواض المائية.
- قلة الغطاء النباتي تؤدي إلى الجفاف.

تناقص الثروة الحيوانية نتيجة تدهور المراعي.

- تلوث الترب بالمبيدات والاسمدة الكيميائية.
- اضرار استخدام المياه العادمة بدون معالجة على الانسان والحيوان والتربة والنباتات.

13. من وجهة نظركم، كيف يمكن لليمن أن يستغل موارده الطبيعية بشكل مستدام يخدم التنمية؟

سن تشريعات وقوانين ولوائح تنظم استخدام الموارد الطبيعية.

تفعيل التنسيق والعمل المشترك بين الجهات ذات العلاقة لمنع التداخلات ونقاط التقاطع المشتركة.

تفعيل قوانين المحميات الطبيعية.

- فرض مواد تعليمية لطلاب المراحل الدراسية كتوعية وإرشاد مجتمعي تنموي.
- فرض او تشجير الزامي لأصحاب الصناعات الصغيرة والتحويلية كالمحاجر والمناييس والكسارات والشاليهات.
- عمل برامج صيانة وإعادة تأهيل ومحاجر للمناطق الرعوية.

"المحميات في اليمن لا تخضع لأي معايير دولية، وبعضها غير مسجل حتى محليًا."

- إلزام مكاتب التحسين بعدم التشجير العشوائي واختيار النباتات المحلية بحسب البيئات الزراعية والمناخية والاقتصادية.
- سن وتشريع قوانين تحد من الاحتطاب الجائر.
- منع زراعة والتوسع بالنباتات المدخلة والغازية والتي اثرت على كثير من الانواع النباتية المحلية.
- عمل برامج تكامل زراعي حراجي.
- انشاء مشاتل قروية.
- استزراع الهضاب والجبال والاراضي الهامشية غير المستغلة بنباتات ذات فوائد طبيعية وطبية وعطرية واقتصادية.
- التوسع في زراعة السدر لتنمية نحل العسل.
- حماية وتنمية غابات المانجروف واستغلالها في صناعة الاخشاب.
- استغلال وتنمية المناطق السياحية والترفيهية بنباتات محلية اقتصادية.

14. هل لدى المركز خطط لإعداد خرائط موارد طبيعية حديثة أو إنشاء قواعد بيانات وطنية؟

نعم هناك الكثير من الخطط والمشاريع الاستراتيجية التي يعدها واعدها المركز وقدمها لصناع القرار

15. ما دور التكنولوجيا والرقمنة في مراقبة الموارد الطبيعية وتقييمها؟

يتم استخدام بعض التقنيات الحديثة كالاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، وسيناريوهات المحاكاة لعناصر المناخ الزراعي. الزراعة الذكية مناخيا.

وينقصنا الكثير لمواكبة التكنولوجيا والاتمتة وعدم توفر سيرفرات خاصة لتوثيق وإدارة البيانات والخرائط والصور الفضائية وتأمينها. بالإضافة الى نقص في بناء قدرات المختصين على البرامج والانظمة الحديثة والادوات المتعلقة بهذا المجال.

16. ما دور المركز في التوعية المجتمعية والإعلام البيئي فيما يخص الموارد الطبيعية؟

لنا أنشطة علمية تطبيقية توعوية وتدريبية لمعظم فئات المجتمع خاصة بالبيئة والموارد الطبيعية نفذناها ولا زلنا ننفذها في المركز. أيضا نقوم بنشر كثير من الأنشطة التوعوية خاصة بمجالات البيئة والموارد الطبيعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

17. هل هناك تشريعات كافية تحمي الموارد الطبيعية في اليمن؟ وما دور المركز في مراجعتها أو اقتراح تحديثها؟

توجد تشريعات بسيطة ومحدودة، ولم تفعل من قبل اي جهة تكفي لحماية الموارد الطبيعية قام المركز بالمشاركة من قبل كوادره بإعداد بعض السياسات والمعايير المتعلقة بالموارد الطبيعية

18. إلى أي مدى يتم إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد على مستوى المحافظات والمديريات؟

لا يوجد اي ارشاد بيئي أو برامج توعية مجتمعية لخدمة التنمية.

لا يوجد مراقبين بيئيين حتى في المحميات الطبيعية.

أيضا كان هناك عدد بسيط لجمعيات حماية البيئة ولكن غير فعالة في المجتمع وانشات من قبل متنفذين من اجل الارتزاق وجلب الأموال من قبل المنظمات الدولية.

وسائل الاعلام الرسمية والشخصية لا توفر اي مواد توعوية.

خلو المناهج الدراسية من مواد البيئة والموارد الطبيعية.

19: تم تنفيذ الخارطة المائية والخارطة المحصولية في بعض المديريات ما دوركم في ذلك؟

كان لمركز بحوث الموارد الطبيعية المشاركة المباشرة والانجاز الكبير في وضع وإعداد هذه الدراسات الهامة والضرورية لاي تنمية زراعية وتم اعتمادها من قبل اللجنة الزراعية والسمكية العليا ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية التي نقدم لها كل الشكر والتقدير على دعمهم ورعايتهم بهذه الدراسات.

وتم تنفيذ حوالي 50% من المرحلة الاولى والتي تمثل حوالي 33% من الدراسة كاملة. للموارد الطبيعية والخارطة المحصولية في عدد من مديريات محافظات (حجة-صنعاء-الجوف-الحديدة -صعدة- ذمار) ونحن مستمرين إلى أن نستكمل كل مديريات الجمهورية ان شاء الله. واصدرنا 22 دليلا للموارد الطبيعية والخارطة المحصولية ل22 مديرية في محافظة حجة كمرحلة أولى، يستفاد منها صناع القرار والباحثين والمستثمرين زراعيا، والتي ستكون لها اثر كبير واستفادة عظمى في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

20. ما طموحاتكم المستقبلية في تطوير أداء مركز بحوث الموارد الطبيعية؟

تبني مقترحات الدراسات التي يقدمها المركز وتوفير الدعم المالي لتنفيذها على ارض الواقع. الزام وحدات تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظات بإشراك المركز في إعداد الخطط والمشاريع.

توفير الدعم الفني من اجهزة ومعدات حديثة وبرامج تكنولوجيا متطورة تواكب المرحلة.

بناء قدرات المختصين والباحثين.

تحديث البنية التحتية للمركز.

إحلال كوادر جديدة من الخريجين الاوائل البارزين.

إلزام القطاع الخاص بإشراك المركز في تقييم بعض المدخلات كالأسمدة ووسائل الري الحديثة والمحطات المناخية

21. هل هناك مبادرات جديدة أو مشروعات مرتقبة خلال الفترة المقبلة؟

يوجد الكثير من الخطط والمشاريع الاستراتيجية الهامة على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمديريات تم تقديمها الى وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية للاطلاع عليها وتبنيها ماليا للتنفيذ من قبل المركز والجهات المشاركة.

22. رسالتكم للجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع فيما يخص حماية واستغلال موارد اليمن الطبيعية؟

الحفاظ على الموارد الطبيعية مسؤولية مشتركة حكومة وقطاع خاص ومجتمع، تقع على عاتقنا جميعا في ان نعي استغلالها بصورة سليمة والحفاظ عليها لاستدامتها للاجيال القادمة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 115 | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م

تنوع المناخ... تنوع للإنتاج والمنتجات الزراعية

د. يوسف المخرفي

يقع اليمن فلكيا ضمن النطاق المداري، حيث يمتد بين دائرتي العرض-12 19 شمالا، وهذا يضعه ضمن إقليم المناخ المداري عموما، لكن الطبوغرافيا اليمنية أضافت للطبيعة المناخية المدارية تفاصيل تنويعية ضمن هذا النطاق، وقسمت اليمن إلى أربعة أقاليم مناخية، أولها الإقليم المداري الحار في تهامة اليمن في الغرب والجنوب، والثاني الإقليم المداري شبه الرطب في السفوح الجبلية الغربية الممتدة من صعدة إلى تعز ، وثالثهما الإقليم المداري شبه الجاف في النطاق الجبلي الأوسط الممتد من صعدة إلى البيضاء، ورابعها الإقليم المداري الجاف والصحراوي في النطاق الصحراوي الداخلي في رملة السبعتين والربع الخالي.

ولك أن تجد صفة الاعتدال الحراري في اليمن شتاء في النطاق الغربي الجاف، وصيفا في النطاق الجبلي الأوسط، ولك أن تجد فصلين مطيرين شتوي خفيف، وصيفي غزير يعول عليه زراعيا بشكل كبير.

هذا التنوع المناخي الذي تختص به أرض الجنتين دونا سواها من أنحاء المعمورة، يعد بمثابة السمة التي تجعل منها جنتين عن يمين وشمال حقا، وقد استغلها أسلافنا أحسن استغلال، ليس من باب الحظ والصدفة، بل بشكل مدروس لخبرات تراكمت لديهم على مدى آلاف السنين.

وبإمكانك أيضا ملاحظة ومعايشة الفصول الأربعة في يوم واحد في اليمن، ولكن في أماكن مختلفة، وبإمكانك زراعة كل شيء بلا استثناء، ولكن في فصول مختلفة، وبأعلى جودة عالمية على الإطلاق وبدون منافس.

بالتالي، نحن في أمس الحاجة للخروج من حالة الارتجالية والفوضوية في الإنتاج الزراعي، من خلال العودة لاعتماد الدراسات العلمية باستمرار، كفنار مرشد نحو حالة التخصص في الإنتاج الزراعي على مساحة الجغرافيا اليمنية، وتعظيم سلاسل القيمة في الإنتاج الزراعي، وحماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني في نطاق السفوح الجبلية الغربية، حيثما المناخ المداري شبه الرطب- كما سلف- والنطاق الجبلي الأوسط نطاق المرتفعات الجبلية التي تتخللها القيعان الفسيحة في صعدة وعمران وصنعاء، وذمار والحقل والجند.. الخ، حيثما المناخ شبه الجاف، ولكنه معتدل الحرارة طوال السنة باستثناء ميله للبرودة شتاء، ليصبح من أفضل النطاقات الزراعية التي نجود بكل ما هو عالي الجودة فعليا.

هذا وسنظل نكتب ونحفر بأقلامنا في الصخر لنفتح ثغرة لنور العلوم والدراسات والخطط الزراعية، للعودة حقيقة إلى حالة التنظيم القابلة للإحصاء والقياس والملاحظة للمنتجات والإنتاج الزراعي.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

تعدد الأقاليم المناخية في اليمن... ثروة كامنة نحو الاكتفاء الذاتي

أيمن الرماح

يُعدّ تعدد الأقاليم المناخية من أبرز الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها بعض الدول، ويُشكّل رافدًا مهمًا للتنمية المستدامة إذا ما أُحسن استغلاله. وفي اليمن، تتجلّى هذه الظاهرة بوضوح من خلال تنوّع التضاريس والمناخات بين السواحل والمرتفعات والسهول والصحارى، ما يُنتج أنماطًا مناخية متعددة تشمل الحار الرطب، والمعتدل، والجاف.

هذا التنوّع لا يُمثّل مجرد تباين في درجات الحرارة أو معدلات الأمطار، بل يُعتبر موردًا طبيعيًا استراتيجيًا يُمكن توظيفه لتعزيز الإنتاج الزراعي، وتنمية الاقتصاد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويتميّز اليمن بتنوّع واسع في الأقاليم المناخية جعله بيئة خصبة لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل التي لا يمكن زراعتها في بلدان محدودة المناخ، مثل زراعة البن في الجبال، والحبوب في الهضاب، والخضروات والفواكه في السهول، وهي نماذج حية على إمكانية استثمار هذا التنوع.

كما يسمح هذا التعدد المناخي بتوزيع المواسم الزراعية على مدار العام، ما يتيح إنتاجًا مستمرًا ومتنوّعًا يُسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل دائمة وموسمية في الريف.

ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الميزة، ينبغي تبنّي سياسات تنموية تقوم على تخطيط زراعي ذكي يوجّه المحاصيل نحو البيئات المناسبة لها، مع تشجيع الزراعة التخصصية في كل إقليم، وإنشاء مراكز بحثية ومناخية تُقدّم الإرشاد للمزارعين. كما يتطلب الأمر تطوير البنية التحتية، من شبكات الري إلى الطرق ومراكز التخزين، وتشجيع التصنيع الزراعي لرفع القيمة المضافة وتقليل الفاقد.

ولا يقل عن ذلك أهمية دعم التعليم والإرشاد الزراعي لتمكين المزارعين من استخدام المعرفة الحديثة بفعالية.

إن تعدد الأقاليم المناخية في اليمن لا يجب أن يُظلّ ميزة مُهملة، بل يجب أن يتحوّل إلى مشروع وطني للتنمية الزراعية والاقتصادية، يؤسس لنهضة شاملة تقوم على استثمار الأرض والعقل معًا، وتضع اليمن على طريق الاكتفاء الذاتي الحقيقي.

التنوع المناخي في اليمن... ركيزة استراتيجية للنهوض الزراعي

خالد القعافي

تمتاز اليمن بتنوع وتعدد الأقاليم المناخية ما بين المناخ الصحراوي الجاف في المناطق الشرقية والوسطى، والمناخ شبه الرطب في المرتفعات الغربية والجنوبية، والمناخ الساحلي الدافئ الرطب على طول سواحل البحر الأحمر وبحر العرب. هذا التعدد المناخي يشكل فرصة كبيرة لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي إذا ما تم استغلاله بشكل أمثل.

تكمن أهمية هذا التنوع في إمكان زراعة محاصيل متعددة: ففي المناطق المرتفعة ذات المناخ المعتدل (مثل صنعاء، إب، تعز) تُزرع محاصيل مثل البن، والعنب، والرمان، والذرة، والقمح. أما المناطق الساحلية الدافئة (مثل الحديدة، عدن، المكلا) فهي مناسبة لزراعة التمور، والسمسم، والخضروات، إلى جانب الثروة السمكية.

وتُمكن المناطق الصحراوية من زراعة النخيل، وتربية الإبل والماعز، وزراعة القمح والحمضيات في محافظتي الجوف ومأرب. كما يسهم هذا التنوع في إمكانية الزراعة على مدار العام، وتقليل الفجوة الغذائية، وخلق فرص عمل، وتعزيز الصادرات الزراعية كالبن والعنب والتمور.

ولتحقيق ذلك، يجب التوسع في مشاريع حصاد مياه الأمطار، من خلال بناء السدود والحواجز المائية، وتطوير أنظمة الري الحديثة، واستصلاح الأراضي، وتشجيع الزراعة في الواحات (مثل مأرب وشبوة)، وتوفير البذور المحسنة والأسمدة.

كما يتطلب الأمر توظيف البحث العلمي والتقنيات الزراعية، وإدخال أصناف نباتية مقاومة للجفاف والملوحة، وتوسيع استخدام البيوت المحمية في المناطق الحارة، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

تنوع الأقاليم المناخية في اليمن... إحدى مصادر قوته

فتحي الذاري

يُعدّ تنوع الأقاليم المناخية في اليمن من المصادر الحيوية التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إذ يضم اليمن مجموعة متنوعة من النطاقات المناخية، من الصحارى الحارة والجافة في الجنوب والشرق، إلى المرتفعات المعتدلة في الشمال والوسط، وحتى المناخ المداري في السواحل الغربية، ما يتيح زراعة محاصيل متنوعة تتناسب مع كل منطقة.

يمكن زراعة الحبوب والفواكه في المرتفعات، والقمح والخضروات والبن في المناطق المعتدلة، والذرة الشامية والبقوليات في عموم الأقاليم، والفواكه المدارية في المناطق الساحلية. كما تختلف مصادر المياه من أمطار موسمية في الجبال والهضاب، إلى المياه الجوفية والأنهار الموسمية. وتتنوع طرق الحصاد المائي من سدود وبرك وكرفانات، إلى المدرجات الزراعية.

يعتمد اليمن أيضًا على ممارسات زراعية تقليدية فعالة، مثل الزراعة البيولوجية، والري بالتنقيط، وتدوير المحاصيل. كذلك تُطبّق الزراعة العضوية، وحفظ التربة، وإدارة المياه لتحقيق الاستدامة، مع دمج التقنيات الحديثة مثل تصنيع الأسمدة وتحسين سلالات المحاصيل.

ويمكن استثمار التنوع المناخي في تنمية الثروة الحيوانية، مثل تربية المواشي في المناطق المرتفعة، والغنم والإبل في المناطق الجافة. ويستلزم ذلك وضع استراتيجيات داعمة للمزارعين، وتوفير التمويل والتدريب، والبنى التحتية، لضمان استغلال كافة المناطق بفعالية.

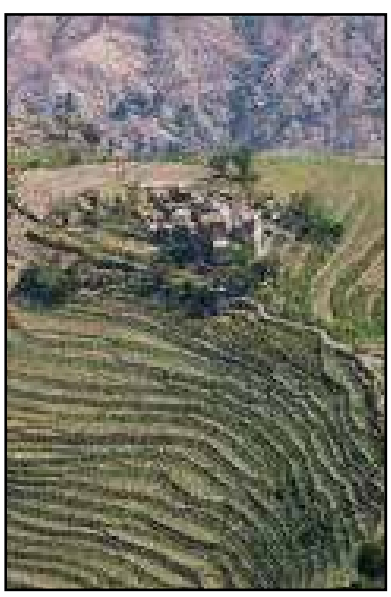

البحر اليمني... تنوّع مناخي يعِد بفرص واعدة للتنمية

وزير الحاتمي

لا يُذكر البحر اليمني دون أن يستدعي الذهن صورًا لسواحل مترامية الأطراف، وأنظمة بيئية فريدة، ومواسم مناخية متقلبة تُنبت الحياة وتعيد تشكيلها كل عام. لكن ما يغيب عن المشهد كثيرًا هو ما يعنيه هذا التنوع المناخي البحري لبلد يرزح تحت تحديات اقتصادية صعبة، ويبحث عن فرص مستدامة للنمو. في الحقيقة، يُعد هذا التنوع البحري من أعظم ما تملكه اليمن من ثروات، إذا ما أُحسن استغلاله وتوجيهه.

الموقع الجغرافي لليمن على مفترق بحار ثلاث (البحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب) خلق بيئات بحرية متنوعة، تمتاز كل منها بمناخها الخاص، وأنواعها الفريدة من الأحياء البحرية. في الغرب، تهيمن المياه الدافئة والمغذيات الغنية على سواحل البحر الأحمر، ما يجعلها مثالية لتكاثر أنواع عديدة من الأسماك، وفي الجنوب الشرقي تمتد التيارات المحيطية التي تجذب أنواعًا مختلفة من الكائنات البحرية إلى سواحل حضرموت والمهرة وسقطرى، حيث الشعاب المرجانية الأكثر تنوعًا في المحيط الهندي.

هذا الاختلاف المناخي والبيئي لا يمنح اليمن مجرد وفرة في الأنواع، بل يخلق فرصًا استثمارية وتنموية مرنة. فكل منطقة بحرية يمكن أن تتخصص في نشاط مختلف: الاستزراع السمكي، الصيد التقليدي، السياحة البحرية، أو الصناعات التحويلية المرتبطة بالأسماك والطحالب. ويمكن من خلال فهم الأنماط المناخية الموسمية تنظيم مواسم الاصطياد بما يتوافق مع فترات التكاثر والراحة البيولوجية، وهو ما يضمن الاستدامة ويمنع الاستنزاف.

من الناحية الاقتصادية، فإن تطوير قطاعات تعتمد على هذا التنوع المناخي البحري يمكن أن يشكّل روافد حيوية للدخل القومي. فالسياحة البيئية البحرية مثلًا، رغم محدودية الاستثمار فيها حتى الآن، تمتلك إمكانيات هائلة، خصوصًا في سقطرى، التي تمثّل متحفًا بيئيًا طبيعيًا نادرًا. كذلك، فإن الصناعات السمكية، إذا ما نُظّمت وبُنيت على أسس حديثة، يمكن أن تخلق فرص عمل وتحسن من الميزان التجاري للبلاد عبر التصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

لكن السؤال يبقى: من يدير هذا التنوع؟ وهنا يبرز دور وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، عبر خططها الرامية إلى تطوير البنية التحتية للقطاع البحري، وتحديث القوانين المنظمة، وتدريب الكوادر الوطنية على أسس الإدارة البيئية الحديثة. كما يتكامل هذا الدور مع الجهود اليومية التي تبذلها الهيئات المختصة في القطاع السمكي، من رقابة، وتخطيط، ودعم فني للصيادين والمجتمعات الساحلية.

إن التحدي الأكبر ليس في التنوع المناخي ذاته، بل في مدى قدرتنا على قراءته، وتحويله من معطى طبيعي إلى ركيزة اقتصادية. المطلوب اليوم رؤية شاملة توائم بين حماية البيئة البحرية والاستثمار فيها، وتعزز من دور المجتمعات الساحلية كعنصر فاعل في التنمية، لا كمتلق فقط.

إن اليمن يمتلك مخزونًا هائلًا من الفرص على امتداد بحاره، ما بين شعاب مرجانية وأسماك مهاجرة، ومنحدرات بحرية وجزر فريدة، وكلها تنتظر لحظة وعي وقرار جريء... لحظة يتحوّل فيها البحر من هامش مهمل إلى مركز للنهوض الوطني.

التنوع المناخي البحري في اليمن: ركيزة حيوية للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

أحمد عامر

يمتلك اليمن ثروة بحرية هائلة ترتكز على تنوع مناخي بحري فريد من نوعه، بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يمتد على سواحل طويلة مطلة على البحر الأحمر غربًا، وخليج عدن وبحر العرب جنوبًا. هذا الامتداد الساحلي – الذي يزيد عن 2500 كيلومتر – جعل من البيئة البحرية اليمنية واحدة من أكثر البيئات تنوعًا في المنطقة، سواء من حيث المناخ أو الأنظمة البيئية البحرية والشعاب المرجانية والمصائد الطبيعية.

يتوزع المناخ البحري اليمني بين المناطق ذات الحرارة المرتفعة والرطوبة النسبية العالية على طول السواحل الغربية والجنوبية، والمناطق المعتدلة نسبيًا حول الجزر مثل أرخبيل سقطرى، التي تُعرف بتنوعها البيولوجي والبحري الفريد عالميًا.

هذا التنوع المناخي ينعكس بشكل مباشر على الحياة البحرية، فيوفّر بيئات متعددة لنمو وتكاثر أنواع مختلفة من الأسماك والقشريات والرخويات والكائنات الدقيقة، مما يجعل المصائد اليمنية غنية ووفيرة خلال مواسم مختلفة على مدار السنة.

كيف يمكن استغلال هذا التنوع المناخي البحري؟

أولًا، يمثل هذا التنوع فرصة حقيقية لتطوير قطاع الصيد البحري المستدام من خلال تنويع فترات ومواسم الاصطياد بحسب طبيعة المناخ وحركة التيارات البحرية والهجرة الموسمية للأسماك. وبتخطيط علمي وتنظيم موسمي دقيق لمواسم الصيد والإغلاق، يمكن ضمان استدامة الثروة السمكية للأجيال القادمة، ومنع الاستنزاف الجائر للموارد البحرية.

ثانيًا، يوفر المناخ البحري المعتدل بيئة مثالية للاستزراع السمكي، سواء في الأحواض الساحلية أو في الأقفاص البحرية، مما يسهم في تعزيز الإنتاج السمكي المحلي، وتقليل الاعتماد على المصائد الطبيعية، ورفع القيمة المضافة للقطاع.

ثالثًا، يفتح هذا التنوع أفقًا واسعًا للسياحة البيئية والبحرية، إذ يمكن تطوير مشاريع سياحية تعتمد على جمال الشعاب المرجانية، والغوص، ومراقبة الحياة البحرية النادرة، خصوصًا في سواحل حضرموت وسقطرى والحديدة. كما يمكن جذب الاستثمارات في مجالات الرياضات البحرية والموانئ السياحية.

رابعًا، يتيح هذا التنوع إمكانية تطوير صناعات تحويلية ومصنعية مرتبطة بالثروة السمكية، مثل تعليب الأسماك وتجميدها وتصديرها، وكذلك الصناعات الدوائية المستخلصة من الطحالب والكائنات البحرية الدقيقة التي تنمو في بيئات مناخية خاصة.

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تلعب دورًا محوريًا في هذا الاتجاه من خلال سن السياسات الداعمة للحماية والإدارة المستدامة للموارد البحرية، وتطوير التشريعات المنظمة لمواسم الصيد، ودعم الأبحاث العلمية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرصد والتقييم.

التنوع المناخي البحري في اليمن ليس مجرد ظاهرة طبيعية، بل هو أساس استراتيجي يمكن أن يحقق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني إذا تم استثماره بالشكل الصحيح، ضمن رؤية شاملة تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتسعى لبناء اقتصاد أزرق مزدهر ومستدام يخدم الإنسان والطبيعة معًا.

فضل فارس

اليمن...حين تهمس الأرض بخيرات أربعة فصول

في جنوب شبه الجزيرة العربية، حيث تلتقي الجبال بالبحر، وتحتضن الهضاب السهول، تقف اليمن شامخةً، لا كبقعة جغرافية عادية، بل كلوحة مرسومة بعناية الطبيعة. ففي هذه الأرض التي عرفت الحضارات الأولى، لا تقتصر الثروة على الآثار أو التاريخ العريق، بل تنبع أيضًا من سر خفيٍّ تسكبه الطبيعة بسخاء: تنوع المناخ. حيثُ تسير من سواحل تهامة غربًا، حيث ترتفع الرطوبة وتنتشر أشجار النخيل، وتصل إلى الهضاب الشرقية في مأرب أو حضرموت، مرورًا بالقمم الجبلية في صنعاء وإب، تجد نفسك تعبر أربعة فصول مناخية مختلفة، وكأنك تسافر بين قارات.

في يوم واحد، قد ترتدي ثوب الصيف في عدن، ثم تستدعي معطفك في جبل ذمار أو جبل النبي شعيب.

هذا التنوع المناخي لم يكن مجرد صدفة، بل هبة ربانية، يحمل في طياته إمكانيات هائلة للزراعة والإنتاج، وبناء اقتصاد متين إذا ما استُغل بالشكل الصحيح.

تخيَّل مثلًا أن البن اليمني الشهير، الذي يُزرع في سفوح المرتفعات بفضل أمطارها المعتدلة، يمكن أن يُصبح "ذهبًا أسود" جديدًا، يعود بالعملة الصعبة ويعيد مجد اليمن كبلد البن الأول في العالم.

وفي تهامة، حيث الشمس لا تغيب عن الحقول، يمكن زراعة المحاصيل المدارية على مدار العام.

أما في الهضاب الداخلية، فرغم قلة الأمطار، فإن المياه الجوفية العميقة تروي الأراضي لتنتج القمح والذرة والفواكه الجافة.

وحتى في أقصى الصحراء، تلمع فكرة الاستفادة من الطاقة الشمسية وتحويل الرمال إلى حقول منتجة ومراع خضراء.

لكن السؤال الحقيقي: كيف يمكن لليمن أن يحوِّل هذا التنوع من مشهد طبيعي إلى مورد استراتيجي؟

الإجابة تبدأ بالتخطيط. فكما تُبنى البيوت على خرائط دقيقة، يجب أن تُبنى السياسات الزراعية على فهم دقيق لتوزيع النطاقات المناخية.

ثم يأتي دور العلم؛ فبفضل الأبحاث الزراعية، يمكن تحسين المحاصيل المحلية وتطوير أساليب ري حديثة تناسب كل بيئة.

بعد ذلك، يأتي دور البنية التحتية؛ فبدون طرق تربط المزارع بالأسواق، وسدود تخزِّن المياه، تبقى الأرض معطاءة، ولكن غير مستغلة.

ولأن اليمن ليس فقط بلد الزراعة، بل أيضًا بلد البحر، فإن السواحل الممتدة على آلاف الكيلومترات تُخفي كنوزًا من الثروة السمكية، يمكن أن تجعل من اليمن مركزًا إقليميًا لصناعة الأسماك، إذا ما تم تطوير موانئه، ودعم الصيادين، وتوفير الصناعات التحويلية.

وفي النهاية، لا يتعلق الأمر فقط بالزراعة أو الثروة السمكية، بل برؤية شاملة ترى في المناخ فرصة لا تحديًا.

فاليمن، بهذه التشكيلة النادرة من الأقاليم، يمتلك كل المقومات ليصبح بلدًا مكتفيًا غذائيًا، بل ومصدرًا للغذاء.

كل ما تحتاجه الأرض، أن تُسمع همستها، وتُمدَّ لها يدُ التخطيط والعمل.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 115 | السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م

إرشادات توعوية حول مرض السل البقري (Bovine Tuberculosis)

اليمن الزراعية- د محمد الضوراني

السـل البقـري هـو مـرض بكتيـري مزمـن يصيـب الأبقـار، ويُعـد مـن الأمـراض الحيوانيـة المصـدرة (Zoonotic diseases) التـي يمكـن أن تنتقـل إلـى الإنسـان، ممـا يجعلـه مـن الأمـراض البيطريـة الخطيـرة التـي تسـتدعي الاهتمـام.

المسبب الرئيسي:

يسـببه نـوع مـن البكتيريـا يُعـرف بـ المتفطـرة البقريـة (Mycobacterium bovis)، وهـي تنتمـي إلـى مجموعـة المتفطـرات السـلية (Mycobacterium tuberculosis complex).

طـرق انتقال العدوى بين الأبقار:

الاستنشـاق: الطريقـة الأكثـر شـيوعًا، حيـث تنتقـل العـدوى مـن خـلال الهـواء المحمّـل بالـرذاذ الناتـج عـن سـعال الحيوانـات المصابـة.

البلـع: تنـاول الأعـلاف أو الميـاه الملوثـة بإفـرازات الحيوانـات المصابـة (كاللعـاب، البـول، البـراز، الإفـرازات التناسـلية).

التلقيـح الطبيعـي: قـد ينتقـل المـرض مـن خـلال الثيـران المصابـة.

الرضاعـة: انتقـال البكتيريـا مـن الأم إلـى العجـول عـن طريـق الحليـب.

الأعـراض الإكلينيكية في الأبقار:

تظهـر الأعـراض ببـطء وقـد تمـر فتـرة طويلـة قبـل ملاحظتهـا، ومـن أبرزهـا:

- •ضعـف عـام وهـزال شـديد رغـم التغذيـة الجيـدة.
- •سـعال مزمـن قـد يبـدأ جافًـا ثـم يتحـول إلـى رطـب مدمـم أو صديـدي.
- •صعوبـة فـي التنفـس وتضخـم الغـدد اللمفاويـة.
- •نقـص ملحوظ في إنتاج الحليب وجودته.
- •التهـاب ضـرع مزمـن، وإسـهال مسـتمر لا يسـتجيب للعـلاج.
- •انخفـاض الخصوبـة والتهابـات تناسـلية مزمنـة.
- •ظهـور درنـات مميـزة فـي الفحـص بعـد الوفـاة.

التشخيص:

1 -اختبـار التوبركولين: يُعـد الأكثـر اسـتخدامًا، ويعتمـد علـى ظهـور رد فعـل موضعـي بعـد 48–72 سـاعة مـن الحقـن.

2 -الفحوصـات المخبريـة: للكشـف عـن البكتيريـا فـي الأنسـجة أو الحليـب أو البـول.

3 -الفحـص بعـد الذبـح: لاكتشـاف التغيّـرات المرضيـة النموذجيـة فـي الأعضـاء الداخليـة.

العلاج:

لا يُنصـح عـادةً بعـلاج الحيوانـات المصابـة، بـل يتـم إعدامهـا فـور التأكـد مـن الإصابـة للحـد مـن تفشـي المـرض وحمايـة الصحـة العامـة.

الوقاية والتحكم:

الوقايـة هـي الوسـيلة الأنجـع لمكافحـة السـل البقـري، وتشـمل:

-الفحـص الـدوري للقطيـع (اختبـار التو بركو ليـن) .

-عزل واسـتبعاد الحيوانات المصابة.

-الاهتمـام بالنظافـة العامـة والصـرف الصحـي فـي الحظائـر.

-تغذيـة متوازنة لتقوية مناعة الحيوانات.

-عـدم إدخـال حيوانـات جديـدة قبـل التأكـد مـن خلوهـا مـن المـرض.

-بسـترة الحليب قبل الاستهلاك.

-طهـي اللحوم جيدًا قبل تناولها.

-توعيـة المزارعيـن والعامليـن بمخاطـر المـرض وطـرق الوقايـة.

-التخلـص الآمـن مـن الحيوانـات المصابـة أو النافقـة حسـب الإرشـادات البيطريـة.

انتقال المرض إلى الإنسان:

يُعـد السـل البقـري مـن الأمـراض المشـتركة، وينتقـل إلـى الإنسـان عبـر:

-1الحليب غير المبستر ومنتجاته.

-2اللحوم غير المطهوة جيدًا.

-3الملامسـة المباشـرة للحيوانـات المصابـة أو إفرازاتهـا، خاصـة مـن قبـل العامليـن فـي المـزارع والمسـالخ.

الحفـاظ علـى صحـة القطيـع مسـؤولية مشـتركة بيـن المزارعيـن والجهـات البيطريـة، ويتطلـب الالتـزام الدقيـق بالإجـراءات الوقائيـة والتبليـغ الفـوري عـن أي حالـة اشـتباه.

الإرشـادات الخاصـة بزراعـة السمسـم

حسام البخيتي

يُعـد محصـول السمسـم مـن المحاصيـل الزيتيـة المهمـة، ولـه مكانـة اقتصاديـة وغذائيـة عاليـة. يسـتخدم زيتـه فـي التغذيـة والصناعـات، وتُسـتعمل بـذوره فـي الطهـي وإعـداد بعـض الأدويـة والمسـتحضرات. وينتشـر زراعتـه فـي المناطـق الحـارة وشـبه الجافـة، وخصوصًـا فـي سـهل تهامـة، حيـث يتناسـب مـع ظـروف التربـة والمنـاخ هنـاك.

أولاً: تحضير الأرض

يتـم حـرث الأرض حرثـة واحـدة إلـى حرثتيـن متعامدتيـن.

تُكسـر الكتـل الترابيـة – إن وجـدت – باسـتخدام المخـرش، وتُسـوّى بالمحـراث.

تُقسّـم الأرض إلـى أحـواض (معـادل)، وتُشـق القنـوات.

تُـروى الأرض مـن الابـار، وتُـزرع البـذور علـى الرطوبـة المتوفـرة فـي التربـة.

يتـم إعداد الأرض قبل الزراعة بـ 25 إلى 30 يومًا.

تجـود زراعـة السمسـم فـي الأراضـي الصفـراء الخفيفـة والثقيلـة، الطميـة والطينيـة جيـدة الصـرف. ولا تصلـح زراعتـه فـي الأراضـي الملحيـة أو سـيئة الصـرف.

فـي الأراضـي الموبـوءة بالحشـائش، يُنصـح بإعطـاء "ريـة كدابـة" ثـم التخلـص مـن الحشـائش يدويًـا.

ثانيًا: طريقة الزراعة والمسافات

يزرع السمسم نثرًا في سطور متقاربة (سفاح).

المسـافة بين السطور تكون من 30 إلى 40 سم.

ثالثًا: مواسم الزراعة

الموسـم الخريفـي: مـن نهايـة الأسـبوع الأول مـن أغسـطس حتـى منتصـف سـبتمبر.

الموسـم الشـتوي/الربيعي: مـن 2 ديسـمبر إلـى الأسـبوع الثالـث مـن يناير.

أفضل توقيت للزراعة حسب الدراسات:

منتصـف أغسـطس وبدايـة يوليـو: تزيـد فيهمـا الإنتاجيـة وتقـل نسـبة الإصابـة بالأمـراض.

الزراعـة فـي 15 يونيـو تعطـي أقـل نسـبة إصابـة، لكنهـا ذات إنتـاج منخفـض.

رابعًا: كمية البذور

تشـير الدراسـات إلـى أن أفضـل كميـة بـذور يحتاجهـا للهكتـار هـي مـا بيـن مـن 6 إلـى 7 كجـم.

يجـب أن تكون البذور نقية وذات جودة عالية.

ينصـح بخلـط البـذور بالرمـاد للحفـاظ علـى جفافهـا ومنـع الفطريـات.

خامسًا: الترقيع

- •يُنفذ الترقيع خلال الأسابيع الأولى من الزراعة.
- •يتـم زراعـة بـذور جديـدة فـي المناطـق التـي لـم تنبـت.

سادسًا: الخف

- •تتـم عمليـة الخـف خـلال الشـهر الأول بعـد الزراعـة.
- •عنـد الزراعـة فـي خطـوط، يُجـرى الخـف فـي طـور 4–6 أوراق، بعـد 25–30 يومًـا.
- •يتـرك نبـات واحـد فـي كل جـورة علـى مسـافة 10 سـم، أو نباتـان علـى مسـافة 20 سـم بيـن الجـور.

سابعًا: التعشيب

- •فـي الغالـب لا يحتـاج السمسـم لتعشـيب كثيـف بسـبب تقـارب النباتـات وسـرعة تغطيتهـا للتربـة.
- •يُنصـح بالعزيـق مرتيـن فـي الشـهر الأول، الأولـى قبـل الخـف والثانيـة بعـده بأسـبوعين.

أهـم الحشـائش الضـارة: النجيـل، الرجلـة، أبـو ركبـة، الزربيـح، الملوخيـة الشـيطاني، والشـبيط.

ثامنًا: الري

- •مـن الآبـار: 4 إلـى 5 ريـات، بمعـدل ريـة كل 20 يـوم.
- •مـن السـيول أو الـوادي: ريـة أو ريتيـن قبـل الزراعـة، ولا يحتـاج إلـى ري لاحـق.
- •فتـرة النمـو تسـتمر 90 يومًـا.
- • أفضـل كميـة ري حسـب الدراسـات:

6,899 م³/هـ = أمطار + 450 مم ري ثابت.

كفـاءة اسـتخدام المياه: 0.09–0.18 كجم/م².

تاسعًا: التسميد

تشـير نتائـج البحـوث الزراعيـة وتوصياتهـا الفنيـة الـى إضافـة: 50 كجـم يوريـا + 50 كجـم سـوبر فوسـفات ثلاثـي للهكتـار، حيـث تتـم عمليـة التسـميد بمرحلتيـن متتابعتيـن بيـن الأولـى والثانيـة 30 يـوم

في الموسم الربيعي:

الدفعـة الأولى: النصف الأول من فبراير.

الدفعـة الثانية: النصف الأول من مارس.

في الموسم الخريفي:

الدفعة الأولى: النصف الأول من سبتمبر.

الدفعـة الثانية: النصف الأول من أكتوبر.

هنـاك معـادلات سـمادية لابـد مـن الالتـزام بهـا عنـد زراعـة محصـول السمسـم حيـث يفضـل اجـراء تحليـل للتربـة لمعرفـة مسـتوى العناصـر السـمادية الموجـودة بهـا قبـل الزراعـة حيـث قـد تفتقـر الأرض الزراعيـة الـى عناصـر غذائيـة فتضـاف بشـكل أسـمدة حيـث ان الأسـمدة الموصـى بهـا تشـمل:

نيتروجينيـة: مثـل اليوريـا، لتحفيـز النمـو الخضـري.

فوسـفاتية: مثل السوبر فوسفات الثلاثي.

بوتاسـية: مثـل سـلفات البوتاسـيوم، لتكويـن البـذور.

أسـمدة ورقيـة: تحتـوي علـى الزنـك، المنغنيـز، الحديـد، والماغنسـيوم (قبـل التزهيـر).

عاشرًا: التربة المناسبة

ينمـو السمسـم فـي معظـم أنـواع التـرب فـي تهامـة، حيـث ان أفضـل التـرب: الرسـوبية متوسـطة القـوام، السـلتية الرمليـة، والطينيـة الخفيفـة.

الحادي عشر: الحصاد لمحصول السمسم:

يحصـد المحصـول او يقلـع قبـل وصولـه لطـور النضـج حتـى لا تتفـرط البـذور فـي العـادة للأصنـاف المحليـة، ويتـرك فـي الحقـل لتجفيـف الأوراق لمـدة ثلاثـة أيـام الـى خمسـة أيـام، ثـم يخيـم خـارج الحقـل خوفـا مـن الارضـة لمـدة عشـرون إلـى خمسـة وعشـرون يومـا، ثـم تشـل الخيـم (تقلـب) وتسـمى العمليـة شـليل، حيـث تجمـع البـذور وتصفـى مـن الشـوائب قبـل تعبئتهـا فـي جوانـي أو الخـزن. حيـث تتـم عمليـة الحصـاد بعـد 3 اشـهر مـن الزراعـة عنـد ظهـور علامـات النضـج باصفـرار الأوراق السـفلية والسـاق

*ضابط سلاسل القيمة للسمسم

زراعة الأسطح

عندما يتحول الحلم إلى خضرة وحصاد

اليمن الزراعية - محمد حاتم

في مدينة ذمار، وبينما تتزاحم التحديات الاقتصادية والمعيشية، اختار مجموعة من الشباب أن يصنعوا الفرق بأنفسهم، فكانت مبادرة "أسطح ذمار الخضراء" علامة فارقة في مسار الزراعة المنزلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث قاد هذه المبادرة محمد عطية وعصام العميسي، ومعهم فريق من الشباب الحالمين بمستقبل أكثر خضرة واستدامة. بدأت الفكرة بسيطة لكنها ذات أبعاد عميقة: لماذا لا نحوّل أسطح المنازل المهملة إلى حدائق منزلية؟ كانت هذه الفكرة مستلهمة من توجيهات القيادة بدعم الزراعة، ومع كل حفنة تراب وشتلة خضراء، كان هؤلاء الشباب يغرسون الأمل في قلوب الناس. يقول محمد عطية: "كنت أنظر إلى سطح منزلي ذات صباح وأنا أتأمل الفراغ والمساحة، وبدأت أفكر لماذا لا أستغل هذا السطح؟" ومن هنا وُلد العزم واشتد الإصرار على تحويل السطح الإسمنتي إلى واحة خضراء. ورغم قلة الخبرة وصعوبة توفير المواد، إلا أن الإصرار كان كفيلًا بتجاوز العقبات، ويقول عصام العميسي: "لم تكن لدينا الخبرة الكافية، لكن امتلكنا الإرادة، وبدأنا بما هو متاح من شوالات فارغة ومواسير معاد تدويرها، وشيئًا فشيئًا بدأت الأسطح تتزين بالخضرة". زرع الفريق محاصيل تلبي حاجات الأسر مثل الطماطم والبطاط والخس والبسباس والجرجير وحتى الفراولة، مستخدمين تقنيات مبتكرة كالتنكة والشوالات للزراعة الأفقية، والمواسير البلاستيكية للزراعة العمودية، مع الحرص على التوفير والاستدامة من خلال إعادة تدوير الأحواض الخشبية والمخلفات المنزلية وشبكات ري بالتنقيط والرش اليدوي. لم يكن الطريق سهلاً، فقد واجه الفريق برودة قاسية أضرت بمحصول الفراولة، ونقصًا في الخبرة، وصعوبة في إقناع المجتمع المحلي في البداية، لكنهم بالإصرار والتجربة والبحث استطاعوا تجاوز العقبات وتحقيق نتائج ملموسة غيّرت نظرة الناس إلى الفكرة، ويقول محمد عطية: "الكثير شكك في البداية، لكننا كسبنا ثقتهم بالنتائج على الأرض". أثبتت المبادرة أن الزراعة المنزلية ليست فقط لإنتاج الغذاء، بل وسيلة لتعزيز الروابط الاجتماعية وتحقيق أمن غذائي وتقليل الإنفاق وتحسين البيئة، وبدأت الأسر المشاركة تقطف من خضرتها بشكل يومي، وبعضها فكر في بيع الفائض كمصدر دخل إضافي. لم تكن المبادرة مجرد زراعة، بل كانت رحلة تعلّم وتغيير اجتماعي، وقصة إلهام ونموذج يحتذى به، حيث أثبت محمد وعصام ورفاقهم أن الأمل يمكن أن يُزرع، وأن كل سطح منزل هو فرصة للحياة، وأن التنمية تبدأ بخطوة جريئة حتى لو كانت على سطح منزل. وبعد هذه التجربة، قد يأتي يوم نرى فيه أسطح منازل ذمار وغيرها من المدن اليمنية وقد تحولت إلى مسطحات خضراء وحدائق معلقة في السماء تؤتي أكلها كل حين، فالزراعة على الأسطح لا تعكس فقط مشهداً جمالياً، بل تُجسد قصة نضجت فيها البذور بالعزيمة، وسقيت بالإرادة، وأثمرت أملاً قابلاً للتكرار في كل بيت يمني، وتُعد هذه المبادرة مثالًا يُحتذى به في تحويل التحديات إلى فرص، وتذكيراً بأن في زوايا الحياة المهملة قد يكمن المفتاح لغدٍ أجمل وأكثر اكتفاء.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	طلوع النجمين (الظلم الأول)	22	يونيو	4	يوليو	الهنعة	18 يونيو	30 يونيو

يقول علي ولد زايد:

إِحْذَرْ عَلَيْكْ أَوَّلْ حزيران بِيَومَيْنْ بَهَوَ اَلثُّريَا وَطُلُوعْ اَلنَّجْمَيْنْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

نحن في اليمن في بلد زراعي، من أحسن البلدان فيما يتعلق بالجانب الزراعي، تتنوع فيه البيئة والمناخ، لتساعد على التكامل في المحاصيل الزراعية، ما بين المناطق الجبلية، والمناطق التهامية، والمناطق الشرقية

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 25 ذو الحجة 1446هـ | 21 يونيو 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 115

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

إجابات الدكتور أحمد عبدالله بشر أستاذ أمراض النبات المساعد - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

السؤال الأول:

أحد مزارعي الطماطم في بني الحارث أرسل صورة لنبات الطماطم، ويسأل:

ما سبب التفاف أوراق الطماطم؟ وما طرق الوقاية والمكافحة؟

الإجابة:

من خلال الصورة المرفقة، يتضح أن الإصابة مركبة وتشمل:

- إصابة فيروسية بفيروس التفاف واصفرار أوراق الطماطم.
- إصابة فطرية بمرض البياض الدقيقي.

طرق الوقاية:

1. جمع النباتات المصابة وحرقها، خاصة في بداية ظهور الإصابة، حتى لا تظل مصدرًا لعدوى النباتات السليمة عبر الحشرات الماصة مثل الذبابة البيضاء.
2. عدم زراعة شتلات تظهر عليها أعراض الإصابة.
3. زراعة أصناف مقاومة واستخدام بذور معتمدة.
4. التخلص من الحشائش والأعشاب التي تساعد على انتشار العدوى.
5. الاهتمام بالتسميد المنتظم والري الجيد.

المكافحة الكيميائية:

استخدام مبيد حشري جهازي لمكافحة الحشرات الماصة، مثل:

ثيوسيكلام أو دلتا مثرين بمقدار 1 مل لكل لتر ماء.

استخدام مبيد فطري لمكافحة البياض الدقيقي، مثل:

أزوكسي ستروبين أو ترايديمنول بمقدار 1 مل لكل لتر ماء.

طريقة الرش:

يُخلط مبيد فطري مع مبيد حشري، ويُرش ثلاث مرات، بحيث تكون الفترة بين كل رشة وأخرى عشرة أيام.

السؤال الثاني:

مزارع أرسل صورة لساق شجرة تفاح ويسأل:

ما هو المرض الظاهر في الساق؟ وما أسبابه وطرق الوقاية والعلاج؟

الإجابة:

تُظهر الصورة أن الإصابة حشرية ناتجة عن المن القطني، والذي يتميز بغطاء شمعي قطني على جسم الحشرة.

تصيب الحوريات والحشرة الكاملة الأفرع، مما يؤدي إلى:

- تورمات وتقرحات وتشوهات في منطقة الإصابة.
- جفاف وموت الفروع المصابة.

قد تصل الإصابة إلى السيقان القريبة من سطح التربة، بل وحتى الجذور.

طرق الوقاية:

1. إزالة الحشرات يدويًا بفرك أماكن الإصابة بقطعة قماش، خاصة عند بداية الإصابة.
2. اختيار أُصول مقاومة لهذه الحشرة.
3. التقليم المنتظم والتخلص من الفروع الجافة والمتزاحمة.
4. الالتزام بالمسافات المناسبة بين الأشجار.
5. تنظيم عملية الري وعدم الإفراط فيه.

المكافحة الكيميائية:

الرش بأحد المبيدات الحشرية الجهازية مثل:

ثيامثوكسام أو ثيوسيكلام أو إيميداكلوبريد، أو أي مبيد حشري جهازي متوفر، بمقدار 1 مل لكل لتر ماء.

طريقة الرش:

ثلاث رشات، بفاصل أسبوعين بين كل رشة وأخرى.

تنويه

الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الاستغلال الأمثل للتنوع البيئي والمناخي

يعد التنوع المناخي في اليمن من أعظم النعم التي أنعم الله بها على هذه البلاد المباركة، وهو تنوع نادر قلّ أن يوجد بهذه الصورة في أي دولة أخرى. فمن السهول الساحلية الدافئة، إلى الجبال العالية ذات الأجواء المعتدلة والباردة، إلى الصحارى الداخلية، والمناطق المدارية في الجنوب والشرق... هذا التنوع يمنح اليمن قدرة فريدة على إنتاج أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية، على مدار العام.

وقد وهبنا الله بهذا التنوع المناخي لنكون أمةً عاملة ومنتجة، لا مستهلكة ومعتمدة على الخارج. لذا فإن شكر هذه النعمة يكون بالعمل الجاد، واستغلال هذه التنوع، في تحقيق الأمن الغذائي، والتوسع في الزراعة، وزيادة الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل والتحول نحو التصدير.

إن المرحلة الراهنة، بكل تحدياتها، تفرض علينا أن نعيد الاعتبار للزراعة، وأن نجعل من هذا القطاع أولوية في خططنا وبرامجنا. وهنا تبرز أهمية ما يدعو إليه السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي - يحفظه الله ويرعاه - من موجهات ورؤى استراتيجية تؤكد على العودة إلى الأرض، واستثمارها، وحمايتها، والاعتماد على الذات، باعتبار ذلك جزءًا من معركة التحرر والاستقلال.

لقد وجّه السيد القائد في أكثر من مناسبة إلى ضرورة تحريك العجلة الزراعية، وتفعيل المبادرات المجتمعية، وتشجيع الأسر على الزراعة، وتبني السياسات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية، مثل الماء والتربة والغابات، باعتبارها ثروات قومية يجب صونها واستدامتها.

كما أن الحفاظ على التنوع البيئي والمناخي، والاهتمام بالتشجير، ومكافحة التصحر، وعدم الاعتداء على الغطاء النباتي، هو جزء من الوفاء لهذه النعمة، وهو ما يتطلب وعيا مجتمعيا، وتخطيطا حكوميا جادا، ودورا إعلاميا وتربويا يعزز ثقافة الإنتاج وحب الأرض.

وفي ظل ما يعيشه العالم من أزمات غذائية واقتصادية، تتضاعف أهمية هذه النعمة التي وهبنا الله اياها ، ويصبح التوسع الزراعي ضرورة دينية ووطنية وأخلاقية. وهذا يتطلب من الجميع، من أفراد ومؤسسات، أن يعملوا بروح المسؤولية، ويحولوا الأقوال إلى أفعال، والخطط إلى مشاريع ملموسة في كل محافظة وقرية.

إن التنوع المناخي في اليمن هو نعمة إلهية،و وفرصة استراتيجية، يجب أن نستوعبها، ونحسن استثمارها، ونورثها لأجيالنا القادمة كمصدر للخير والعزة والسيادة.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية